

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علوم اجتماعية



مذكرة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاجتماعية

شعبة علم اجتماع

تخصص علم اجتماع عمل و تنظيم

إعداد الطالبتان:

زهرة بن غدير

صباح مشروم

الموضوع

تفويض السلطة الأبوية في الوسط الأسري الممتد وعلاقته بالانسجام الاجتماعي

"دراسة ميدانية لعينة من أسر مدينة ورقلة"

اللجنة المناقشة:

✓ الأستاذ: عبد القادر خليفة

✓ الأستاذ: محفوظ بن زياني

✓ الأستاذ: رابح رباب

رئيسا

مشرفا ومقررا

مناقشا

السنة الجامعية: 2013/2012

شكر وعرقان

الحمد لله حمداً كثيراً كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه ونصلي ونسلم
على المبعوث رحمة للعالمين معلم البشرية سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
وعلى آله وصحبه الطيبين والطاهرين.

أما بعد:

بداية نحمد الله كثيراً ونشكر فضله الذي من علينا بإنجاز هذا العمل
المتواضع ويسر لنا طريقه.

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان لكل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل نخص
بالذكر الأستاذ المشرف: "بن زياني محفوظ" على توجيهه لنا و صبره علينا
طيلة إنجاز هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كافة أساتذة علم الاجتماع الذين رافقونا
طيلة خمس سنوات.

كما لا ننسى زملائنا في الدراسة والصديقات على دعمهم وإلى كافة
الطلبة الجامعيين وخاصة دفعة علم الاجتماع عمل و تنظيم 2013.

ملخص دراسة :

تهدف دراستنا إلى الكشف عن العلاقة بين تفويض السلطة الأبوية في الوسط الممتدة و انسجام الاجتماعي،قسمت بدورها إلى قسمين، الأول تناولنا فيه أسباب اختيار الموضوع و الدراسات السابقة و إشكالية الدراسة و الجانب المنهجي للدراسة: فقد شمت عينة دراسة 30 أسرة ممتدة من المجتمع المحلي لمدينة ورقلة، و أخذنا من كل أسرة فردين (ذكر و أنثى) و هذا لمعرفة انطباع كلا الجنسين حول المفوض و تم استخدام المنهج الوصفي، و لجمع البيانات استعملنا تقنية المقابلة نصف الموجهة و التي اشتملت على 27 سؤال، مقسمة لأربع محاور: المحور الأول تناول البيانات التعريفية لأفراد العينة و المفوض، المحور الثاني تناول الأسئلة التي تجيب عن الفرضية الأولى، المحور الثالث تناول الأسئلة التي تجيب عن الفرضية الثانية، و المحور الرابع تناول الأسئلة التي تجيب عن الفرضية الأخيرة، فتوصلنا من خلال اختبار الفرضيات إلى ما يلي :

❖ هناك علاقة بين المرونة الاقتصادية للمفوض و الانسجام الاجتماعي.

❖ توجد علاقة بتسلط المفوض و الوسط الأسري الممتد.

❖ لا توجد هناك علاقة بين طبيعة الحوار بين المفوض و بين باقي أفراد الأسرة و الانسجام الاجتماعي.

و هذا يعني تحقق الفرضية العامة: ترتبط ميزات المفوض بالانسجام الاجتماعي في الوسط الأسري الممتد.

الكلمات المفتاحية: تفويض السلطة الأبوية – الأسرة الممتدة – الانسجام الاجتماعي.

Summary:

Aim of our study to detect the relationship between delegation of parental authority in the middle period and harmony of social, divided in turn into two parts, the first dealt with the reasons for the choice of subject and previous studies and the problem of the study and the methodology of the study: the Schmidt sample study of 30 extended family from the local community of the city of Ouargla, and we take from each family two individuals (male and female) and this to find out the impression of both sexes on the Commissioner and has been used a descriptive approach, and to collect data we used a technique corresponding half-oriented and which included 27 questions, divided into four themes: the first axis eat data tariff for members of the sample and the Commissioner, the second axis address that answers questions about the first hypothesis, the third axis address that answers questions about the second hypothesis, and fourth axis address that answers questions from the recent hypothesis.

We came through hypothesis testing and reached at the following:

- There is a relationship between the Commissioner's economic resilience and social harmony.
- There is a relationship Commissioner and the extended family environment.
- There is not relationship between the nature of the dialogue between the Commissioner and the rest of the family and social harmony.

This means check the general premise: Linked to the features of the Commissioner social harmony in the middle extended family.

Keywords:

Delegation of parental authority – the extended family – social harmony.

فهرس المحتويات

	شكر وتقدير
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
أ	مقدمة
الفصل الأول: المقاربة المنهجية للدراسة	
02	- تمهيد
02	- أسباب اختيار الموضوع
02	- تحديد الموضوع
03	- الدراسات السابقة
11	- إشكالية الدراسة
14	- فروض الدراسة
14	- مفاهيم الدراسة
15	- منهجية البحث
16	- أدوات جمع البيانات
17	- صعوبات الدراسة
17	- خلاصة
الفصل الثاني: الجانب الميداني	
19	- تمهيد
19	- النظرية السوسولوجية الموجهة للبحث
20	- مجالات الدراسة
21	- عرض و تحليل نتائج الدراسة الميدانية
49	- مناقشة النتائج
50	- خلاصة
52	- خاتمة
54	- قائمة المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
21	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب جنس المبحوثين	01
21	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب سن المبحوثين	02
22	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	03
22	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب محل السكن	04
23	جدول يبين كفيل (المفوض) الأسرة	05
23	جدول يبين ترتيب المفوض في الأسرة	06
24	جدول يبين الشخص الذي قام بالتفويض	07
24	جدول يبين أسباب التفويض	08
25	جدول يبين إمكانية توفير المفوض للمؤنة الغذائية	09
25	جدول يبين إمكانية محاولة تعرف المفوض على احتياجات أفراد الأسرة	10
26	جدول يبين إمكانية توفير اللباس لأفراد الأسرة من طرف المفوض	11
26	جدول يبين إمكانية وجود من يدرس مع توفي الدعم المادي و العنوي	12
27	جدول يبين إمكانية نقل المفوض أفراد أسرته الى المستشفى في حالة المرض	13
27	جدول يبين إمكانية التكفل بصاريف العلاج من قبل المفوض	14
27	جدول يبين تغطية المفوض لجميع احتياجات الأسرة	15
28	جدول يبين إرغام المفوض للأخوة على القيام بأعمال معينة	16
28	جدول يبين إنفراد المفوض بالرأي	17
29	جدول يبين المبادرة بالصلح	18

29	جدول يبين العلاقة بين المفوض و باقي أفراد الأسرة	19
30	جدول يبين خطأ الوالد في التفويض و السبب	20
30	جدول يبين اجتماع المفوض و باقي أفراد الأسرة	21
31	جدول يبين محاورة المفوض باقي أفراد الأسرة	22
31	جدول يبين اهتمام المفوض بآراء الآخرين و أخذها بعين الاعتبار	23
32	جدول يبين إصغاء المفوض لإخوته أثناء طرح إشغالاتهم	24
33	جدول يبين استشارة المفوض لوالده في القرارات المصيرية و اخذ رأيه و احترامه	25
33	جدول يبين تقارب وجهات النظر بين المبحوث و المفوض	26
34	جدول يبين طاعة المفوض و الأسباب	27
35	جدول يبين تحليل لعلاقة بين توفير المؤونة الغذائية والرضا عن المفوض	28
36	جدول يبين العلاقة بين توفير المؤونة الغذائية و طبيعة العلاقة	29
36	جدول يبين العلاقة بين توفير المؤونة الغذائية وطاعة المفوض	30
37	جدول يبين العلاقة بين التعرف على احتياجات الأسرة والرضا عن المفوض	31
37	جدول يبين العلاقة بين التعرف على احتياجات الأسرة وطبيعة العلاقة بين المفوض وأفراد الأسرة	32
38	جدول يبين العلاقة بين التعرف على احتياجات أفراد الأسرة و طاعة المفوض	33
38	جدول يبين العلاقة بين تغطية المفوض للاحتياجات الأسرة والرضا عن المفوض	34
39	جدول يبين العلاقة بين تغطية الاحتياجات لأفراد الأسرة من قبل المفوض و علاقتهم به	35
39	جدول يبين العلاقة بين تغطية الاحتياجات وطاعة المفوض	36
40	جدول يبين العلاقة بين إرغام المفوض إخوته على القيام بأعمال معينة والرضا عنه	37
40	جدول يبين العلاقة بين الإرغام وطبيعة العلاقة	38
41	جدول يبين العلاقة بين إرغام المفوض إخوته على القيام بأعمال معينة و طاعتهم له	39

42	جدول يبين العلاقة بين الإنفراد بالرأي و طاعة المفوض	40
42	جدول يبين العلاقة بين إنفراد المفوض برأيه و رضا أفراد الأسرة عن معاملته	41
43	جدول يبين العلاقة بين إنفراد المفوض بالرأي وطبيعة العلاقة	42
43	جدول يبين العلاقة بين المفوض و أفراد الأسرة و طاعتهم له	43
44	جدول يبين العلاقة بين حوار المفوض و باقي أفراد الأسرة و العلاقة بين المفوض و أفراد الأسرة	44
44	جدول يبين العلاقة بين حوار المفوض و باقي أفراد الأسرة و الرضا عن المعاملة	45
45	جدول يبين العلاقة بين الاجتماعات العائلية و طاعة المفوض	46
45	جدول يبين العلاقة بين لاجتماعات العائلية و طبيعة العلاقة	47
46	جدول يبين العلاقة بين الاجتماعات العائلية و الرضا عن المعاملة	48
46	جدول يبين العلاقة بين إصغاء المفوض لانشغالات أفراد الأسرة و طاعتهم له	49
47	جدول يبين العلاقة بين إصغاء المفوض لانشغالات أفراد الأسرة و الرضا عنه	50
47	جدول يبين العلاقة بين إصغاء المفوض لانشغالات أفراد الأسرة و علاقتهم به	51
48	جدول يبين العلاقة بين استشارة المفوض للوالد و نوع العلاقة	52
48	استشارة المفوض لوالد لده و طاعة أفراد الأسرة له	53
49	جدول يبين العلاقة بين استشارة المفوض لوالده و رضا أفراد الأسرة عنه	54

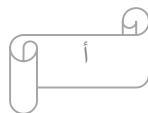
مقدمة

مقدمة:

إن موضوع دراستنا تدور أحداثه في جو الأسرة ومما لا شك فيه أن الأسرة هي اللبنة الأساسية في نظام المجتمع بحيث يعتبرها الأخصائيون الاجتماعيون مؤسسة قائمة بذاتها، ومما أننا نعيش في مجتمع جزائري ومغاربي بصفة عامة كان موضوعنا في هذه المؤسسة المصغرة ذات الخصائص المميزة لها، ألا وهي الأسرة الجزائرية المتميزة بالامتداد القرابي الذي ضل ولا يزال يحافظ على أشكاله القديمة والموروثة من الأجيال السابقة حيث صمدت طيلة سنوات الاستعمار المظلمة الطويلة ضد الانحلال والانهيار وظلت التجمعات القرابية تحافظ على البناء العائلي، كما أن قراءتنا للكثير من الكتاب والمنظرين جعلتنا نلتمس أن للتفويض واقتسام المسؤوليات في الأسرة الجزائرية حيز هام مما دفع بنا لاختيار هذا الموضوع وربطه بمتغير لا يقل عنه أهمية وهو الانسجام الاجتماعي، فمن خلال هذه الدراسة أردنا التعرف على العلاقة بين هذين المتغيرين، فقسمنا دراستنا إلى فصلين كما يلي:

الفصل الأول: وتناولنا فيه: أسباب اختيار الموضوع وتحديدته، الدراسات السابقة، الإشكالية وفروض الدراسة، مفاهيم الدراسة، منهجية الدراسة، وصعوبات الدراسة.

الفصل الثاني: وتناولنا فيه: المدخل النظري، عرض وتحليل النتائج، مناقشة النتائج، والاستنتاج العام. و أخيرا الخاتمة وقائمة المراجع.



الفصل الأول:

المقاربة المنهجية للدراسة

- تمهيد

1. أسباب اختيار الموضوع.

2. تحديد الموضوع

3. الدراسات السابقة.

4. إشكالية الدراسة

5. فروض الدراسة

6. مفاهيم الدراسة

7. منهجية البحث

8. أدوات جمع البيانات

9. صعوبات الدراسة

- خلاصة

تمهيد:

إن ميدان البحث العلمي مبني على إشكالات، وتراكمات علمية، وأسس منهجية، تسهل على الباحث خطوات بحثه بطرق علمية منظمة، توصله إلى نتائج دقيقة.

وانطلاقا من دراستنا لموضوع تفويض السلطة في الوسط الممتد وعلاقته بانسجام الاجتماعي، قمنا أولا بعرض أسباب اختيار الموضوع، بعدها حددنا الموضوع، كما قمنا بعرض الدراسات السابقة، وعرض إشكالية وفروض الدراسة، ثم مفاهيم الدراسة، إضافة إلى منهجية البحث (المنهج المستخدم، مجتمع البحث، وعينة الدراسة)، وأدوات جمع البيانات، وأخيرا صعوبات الدراسة.

أولا: أسباب اختيار الموضوع

و يقصد بالأسباب، الدوافع أو العوامل المؤدية للفت الانتباه للموضوع و تلخصت هذه الأسباب فيما يلي:

- 1- التعرف على ظاهرة تفويض السلطة الأبوية في الأسرة الجزائرية.
- 2- محاولة الغوص في دراسة الأسرة باعتبارها نوعا من أنواع التنظيم.
- 3- الرغبة في الاحتكاك بالعائلات باعتبارها الدعامة الأساسية في تسيير الحياة الاجتماعية و المؤسسة الأولى في المجتمع.
- 4- إثراء المكتبة بهذا النوع من الدراسات باعتبارها الأولى في جامعتنا وتمهيد الطريق لهذه الدراسات في مختلف مراكز البحث العلمي.

ثانيا: تحديد الموضوع

يعتبر مفهوم تفويض السلطة الأبوية حديث من حيث الاصطلاح إلا أنه كمارسبات منتشرة في الأسرة الممتدة الجزائرية منذ القدم، فهو يشير إلى منح رب الأسرة بعضا من صلاحياته و سلطة اتخاذ القرار أو كلها إلى فرد آخر من أفراد الأسرة و قد يكون هذا التفويض اضطراريا و ذلك بسبب عجز الأب أو كبر سنه، و قد يكون لأسباب أخرى و هذا ما نحن بصدد دراسته، فمن خلال هذه الدراسة نود التعرف عن مدى وجود هذه الظاهرة في الأسرة الممتدة الجزائرية و معرفة العوامل الدافعة لها اقتصادية كانت أم تربوية أم هناك أسباب أخرى تجعل السلطة الأبوية تفوض ليستلمها شخص آخر، كما أننا نود الكشف عن العلاقة التي تربط الشخص المفوض بباقي أفراد الأسرة هل هي علاقة صراع؟ نتيجة لتضارب الأفكار و المعايير بين المفوض و باقي أفراد الأسرة أم هناك انسجام و توافق بين المفوض وباقي أفراد الأسرة.

و هذا الانسجام بدوره قد يكون طوعيا أي عفويا و إراديا، كما قد يكون كرهيا و يرجع ذلك لعدة أسباب كالسلطة

الاقتصادية مثلا أو الشخصية التسلطية التي يتميز بها الشخص المفوض.

ثالثا: الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: الدراسة التي قام بها(مصطفى بوتفنوشت) سنة 1977، لنيل شهادة الدكتوراه و التي عنونت ب"تطور البنيات

العائلية: الاقتصادية من الجزائر التقليدية إلى الجزائر المعاصرة" و كان من خلالها يريد التعرف على التغيرات التي طرأت على

العائلة الجزائرية و التطورات التي مست العلاقات الاجتماعية، وقام الباحث بطرح تساؤلات مبدئية كانت كالاتي:

- هل تتطور العائلة الجزائرية بنفس النسق السريع للتنمية مع التنمية "السريعة" و "الشاملة" للقطاعات الاجتماعية والاقتصادية كما حددها التخطيط الوطني؟

- هل انفصلت العائلة "الحضرية" نهائيا . نمط عائلي من الناحية النظرية أكثر تطورا. مع بنيتها التقليدية؟

- في الحالتين السابقتين بماذا تدين عائلة الجزائر المعاصرة لعائلة الجزائر التقليدية؟¹

وقد تمحورت هذه الدراسة في ثلاث فرضيات:

الفرضية الأولى: العائلة الجزائرية التقليدية هي عائلة ذات بنيات بطرية و اكناتية أولا، لا منقسمة ثانيا، ويميل للانقسام إلى

الاختفاء قبل الخصائص الأخرى.

الفرضية الثانية: الهيكل العائلي المعاصر يشارك دائما في الهيكل العائلي التقليدي.

الفرضية الثالثة: تتراوح درجة التعبير عنه بين القوة و الضعف من طرف الجماعة الأكثر اتصالا بالثقافة العصرية، الوصول إلى نمط

آخر من البنية العائلية (غربية أو محافظة إسلامية).²

ولقد قسم الباحث دراسته إلى قسمين: نظري و آخر ميداني، بين في القسم النظري أن الابن يمكن له دينيا، تضيق عدم

المساواة هذه بأن يكون هو نفسه أكثر تقوى و أكمل باستيعابه روح الدين الإسلامي و باكتسابه شخصية خاصة فيتناقص عدم

التكافؤ هذا فيصبح الأب أقل تسلطا و الابن مرجعا في الأمور، إن عدم التساوي بين الأب و الابن يمكن تقديمه بواسطة عدد

1. مصطفى بوتفنوشت، العائلة الجزائرية التطور و الخصائص الحديثة، ترجمة أحمد دمري(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984)، 29.

2 المرجع نفسه، ص31-32.

من المتغيرات، السن في المقام الأول فهو يشمل تراتب الأجيال، الأب حافظ القيم التقليدية، في المقام الثاني الأب هو المتسلم و الوكيل للإرث العقاري و الزراعي، في المقام الثالث، وفي الأخير الأب له احترامه كواجب ديني و كواجب مقدس و بمقابل ذلك فإن تفوق الأب في المرتبة تجبره على أن يلعب دور المعوض يتعادل في الأهمية مع مرتبته: الأب يوجه ابنه في أفعاله و يحميه اجتماعيا في تصرفاته- وينقل الأب إلى الابن الأكبر في أبنائه أو أعقلهم الإرث العائلي، و أخيرا فإن الاحترام الواجب للأب هو " القوة المرجعية " للاحترام الواجب للأب من طرف ابنه، و هذا الأخير يعلمه دائما بأن الاحترام المقدم يؤدي على واجب الاحترام.¹

أما العلاقات في القرابة الثانوية فكانت:

إن العلاقات في القرابة الثانوية تعني الخال و ابن الأخت من جهة و أبناء الخال من جهة أخرى، إن التمايز في العلاقة بين الأب و الابن و التي أوضحناها سابقا يبدو أنها تختفي في هذه القرابة، و يبدو أن الخال له حق ما على الابن للأب (احترام، احتشام) لكن بدون أي صرامة بل في لباقة معتبرة، العلاقة التي تربط الخال بابن الأخت تبدو ظاهريا مشابهة لتلك التي تربط بين الأب والابن، فالخال يمكن أن يحل محل الأب في الأخذ بيد الطفل في التعليم و التهيئة المهنية . الاجتماعية و هذا الأخير يقبل ذلك و بدون تحفظ و الأب نفسه يوكل نوعا ما أحيانا أخاه في مهامه إزاء الابن و من هنا فإن مرتبة الأخ للأب يمكن أن تكون على قدم المساواة مع مرتبة الأب.²

كما أشار الباحث للدور الاقتصادي الذي تلعبه المرأة في تسيير البيت و في كثير من الأحيان يفوض الزوج دوره كحارس للمدخرات الغذائية للعائلة إلى زوجته و بذلك تعمل المرأة ما في وسعها لتسيير هذه المدخرات بأحسن طريقة وتجعلها تدوم أكبر وقت ممكن و بهذا تشارك المرأة التسيير الاقتصادي مع الرجل.³

اقتصرت الدراسة على ثلاث مدن كبرى (الجزائر، وهران، عنابه) مستخدما في ذلك المنهج الوصفي وعينة قدر عددها

ب 121 رب عائلة وقد استعمل الباحث الاستمارة و المقابلة، و الملاحظة، و قد حوت الاستمارة سبعة أركان هي:

. الحالة العائلية، السكن، نطاق الحياة الاقتصادية، التشكيلة العائلية، علاقات القرابة، تاريخ العائلة، تطور

المرأة في أحضان العائلة.⁴

1. مصطفى بوتفوشوت، المرجع السابق، ص67.

2. المرجع نفسه، ص68-69.

3. المرجع ن فسه، ص82.

4 المرجع نفسه، ص 94.

هذه الأركان السبعة تكونت من سبعة و أربعين سؤالاً وقد تم ملأ 40 استمارة في مدينة عنابه، واستجواب 61 شخص بالجزائر العاصمة، و ملأ 20 استمارة بوهران.

نتائج الدراسة:

تتلخص النتائج التي توصل إليها الباحث ذات الصلة بموضوع الدراسة فيما يلي:

1. العلاقة مع الأب:

تحول الأب الجزائري من سيطرة في العائلة إلى أن أصبح في وضع يتميز بعدالة أكبر و تساوي أكبر مع أبنائه و من رئيس تسلطي تحول إلى رئيس ديمقراطي مدفوع في نفس الوقت من الأحداث الاجتماعية الاقتصادية، الاجتماعية السياسية، والاجتماعية الثقافية الخارجة عن عائلته كما تأثر بالوضع الجديد الذي بلغه أبنائه الأكبر و الذين أصبحوا مواطنين في بلد و ليس أبناء عائلة نبيلة ذات حسب يسيرها الأب.¹

2. العلاقات مع الأبناء:

يجب الإشارة من جهة أخرى إلى تطور وضع و دور الابن الأكبر المتزوج و المسؤول مدنيا، كان هذا الابن في البنية القديمة يخضع دائما لرب العائلة بينما في البنية الاجتماعية الجديدة فهذا الابن رجل متحرر نظريا من الوصاية الأبوية، قادر على المبادرة الخاصة و الاستقلال التام في حياته.

كذلك لم يعد الابن يلعب دور ابن العائلة فقط بل أيضا دور المواطن الذي تتوفر لديه وسائل النجاح: عمل يحصل عليه بواسطة أجر مرتفع و مستوى تعليمي لا يستهان به، و موقف سياسي مسؤول.

كما يبدو في وضعية أحسن من الأب من حيث الدخل و مستوى تعليمي أحسن منه و موقف سياسي قد

يختلف عن موقف الأب (مثلا الأب محافظ و الابن تقدمي).

كما أنه في استطاعته. الابن. و في بعض الحالات، أن يسيطر اقتصاديا، ماليا و فكريا على أبيه إلا أن الابن الحساس

لن يجعل أباه أبدا يشعر بتفوقه الاقتصادي عليه حتى يتجنب الخلاف المباشر.

1. مصطفى بوتفنوشت، مرجع سبق ذكره، ص 256.

وبفضل البنية الاجتماعية الجديدة التي ظهرت منذ الاستقلال الوطني للبلاد وصل الابن إلى مستوى لم يحظ به قبل تلك الفترة، وأصبح يلعب دور العامل الاقتصادي المنشط في التطور الوطني فهذا الدور و هذا الوضع يمنحانه موقف قوة داخل العائلة، مما يسمح له بتنظيم مستقبله و التطلع إلى استقلال نسبي في حياته العائلية.¹

تطور البطيركية:

و إذا لم يعد الأب يمثل مركز القرار فانه في نظر أبنائه، مستشار مسموع و أحيانا يلتمسون استشارته، كما أصبح وجود أب العائلة "المقتدر" الذي يتخذ القرار و لا يرجع فيه يقل فأكثر ضمن الأطر المرجعية حيث تهب ريح التحرير في العلاقات الاجتماعية و العائلية، لكننا نستطيع القول أن أب العائلة هذا لم يختف من البنية العائلية المعاصرة و أنه تكيف مع الأوضاع الجديدة مثلما تكيفت معه هذه البنية.

لا زال الأب مقدرًا بعمق في العائلة المعاصرة و قد عثر الباحث على إشارات حول ذلك:

. فالأب بين كل أفراد العائلة (السلف . الأقارب . الجانبين و الخلف) هو الذي يضع بعمق أكبر ذكرى و عواطف أبنائه، من جهة أخرى فالنسبة للأغلبية الشبه مطلقة من المجموعة التي أجري حولها التحقيق 89.3 فالأب هو دائما حارس القيم الموروثة عن الأجداد، في حين أن الابن الأكبر لا يعتبر وريثا للأب من طرف 52 من الأشخاص المستجوبين، هذا مهم حقا لكن غير كاف لزعزعة وضع الأب.

. كل شيء يسير و كأنه في العائلة الجزائرية المعاصرة، و مهما كانت التغيرات الاجتماعية الطارئة فان مجمل أفراد العائلة يستمرون في ترك الأب يلعب دورا من الدرجة الأولى في التسيير العائلي حتى و لو ظهرت ديمقراطية العلاقات و تحرير التصرفات تقوم بمحمة في إطار العائلة، وهذا الوضع تؤكد عدة مؤشرات: احترام يحظى به الأب . العلاقات مع الأب . التصرف مع الأب . وضع الأب في العائلة.

بعد تجريد الأب من وظائفه السابقة فانه يبقى مر كز التوافق العائلي باعتناؤه و مساعدته لكل أفراد العائلة بما في ذلك

الذين يعملون و يمتلكون موارد.²

. كما إن إعطاء الزوج لزوجته جزء من الميزانية الغذائية منح المرأة مجالا تمارس فيه السلطة الاقتصادية.

1. مصطفى بوتفوشوت، مرجع سبق ذكره، 258.

2 المرجع نفسه، ص ص 242-243.

المناقشة:

تعتبر دراسة (بوتفنوشت) قريبة نوعا ما من الموضوع محل الدراسة، فقد ساعدتنا في إعادة بناء وتعديل الإشكالية كما استطعنا من خلالها الإحاطة أكثر بجوانب الموضوع وتحديد مفاهيم الدراسة، كما استعنا بها في بناء دليل المقابلة و أحاطتنا بالصعوبات التي واجهها الباحث.

الدراسة الثانية:

كما تطرق (بيير بورديو) في كتابه "سوسيولوجيا الجزائر" إلى عرض الدراسات التي قام بها سنة 1958 في كل من العائلة القبائلية، و الشاوية والعائلة المزابية، إضافة إلى مجتمعات أخرى. وتطرق عند دراسته للعائلة القبائلية إلى التنظيم المنزلي لها وتوصل إلى أن الأسرة الممتدة القبائلية تتكون من عدة أسر زواجه و جامعة لعدة أجيال تحت رئاسة قائد واحد الأب: هو القائد، القدوة و القاضي يعطي لكل شخص الدور المحدد له، فهو يضم جماعة وسلطته لا جدال فيها، صاحب السلطة يمارسها يوميا وعلى كل الأحداث التي تمس الوجود أو التنظيم العائلي (شراء، تقسيم الأعمال، تسيير الميزانية العائلية... الخ) كما أنه يثبت و يرأس كل الاحتفالات و المناسبات العائلية، كذلك حفلات الزواج فهو من يقرر تاريخها و هو من ينسق الأعياد العائلية، و في الظروف الصعبة يقدم النصيحة التي تجمع الأولاد و الإخوة، و التي تشارك أحيانا الإمام (يعطى له الحق في التكليف بالزواج).¹

الابن الأكبر يرث سلطة الأب عند موته يتقاسم المنافع و يكمل عمل الشيخ في قيادة إخوته و أخواته و يحافظ على مصالحهم، في بعض الحالات (الظروف)، الأم تقوم بكل الأعمال المنزلية و بعض الأعمال الريفية (الحديقة، السقي... الخ) تساعد زوجها في تسيير المؤونة (الزاد) المنزلية تحافظ عليها و تضمن تقسيمها بالتساوي، فهي تنوب عن السلطة الأبوية داخل المجتمع النسوي (تقسيم العمل... الخ) فهي تكوّن أساس الجماعة.²

مناقشة:

تعد هذه الدراسة مشابحة لموضوع بحثنا فقد عاجلت جانبا من جوانبه و هو التفويض الآلي أي عند موت الأب يستلم الابن الأكبر السلطة آليا و يكمل عمل أباه في قيادة العائلة، كما تطرق الباحث إلى استلام الزوجة جزء من السلطة الأبوية و المتمثلة في تسيير المؤونة الغذائية كما أن هذه الدراسة عرفتنا على التفويض خارج الأسرة و هو مشاركة الإمام في التكليف المتعلق بالزواج.

1.Pierre Bourdieu, Sociologie de l'Algérie, presse universitaires de France, Que sais-je ? huitième édition, 2001, pp9-10 .

2 - Pierre Bourdieu, sociologie de l'Algérie, op. Cit, p11

الدراسة الثالثة:

لقد انشغل (بييربورديو) بعمق طبيعة العوامل الخفية غير المباشرة و المنظومة الرمزية المؤثرة بفعالية في أي مجتمع، مهما كانت طبيعته و نوعية وضعه العام، بجميع تشكيلاته، و من بين المفاهيم التي تناولها (بورديو) لتفسير هذه العوامل، مفهوم:

(pouvoir symbolique السلطة الرمزية)

تنطلق نظرية (بورديو) من تقسيم العالم الاجتماعي إلى مجموعة حقول مستقلة نسبيا و فهم هذا العالم الاجتماعي يتوقف على البحث بعمق و بجدية كبيرة، في كيفية اشتغال آليات حقول ذلك العالم الاجتماعي، من أجل الكشف عن واقعها و طبيعة منطقتها الداخلي في علاقته الجدلية بمفهوم السلطة يقول (بييربورديو) بهذا الصدد في حوار أجرته معه مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 37، ديسمبر 1985: (إن السلطة ليست شيئا متمم ضعفا في مكان ما و إنما هي عبارة عن نظام من العلاقات المتشابكة و نجد أن كل أبنية العالم الاجتماعي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار من أجل فهم آليات الهيمنة و السيطرة) إن السلطة إذن حسب (بورديو) بمثابة نظام معقد يخرق كل العلاقات و الترابطات التي تشتغل داخليا بواسطة آليات دقيقة و جد فعالة تتحكم في البنية العامة ذلك النظام.

بالإضافة إلى أن هذا المنظور المنهجي في التحليل السوسيولوجي عند بورديو حريص كل الحرص على ربط مفهوم السلطة بركن إجرائي جوهري في الفعل التحليلي بمفاهيم أخرى لا تقل أهمية و قيمة من مفهوم السلطة و نذكر من بينها: مفهوم النسق، و الحقل، و اللعب، و هي مفاهيم تستمد أهميتها من تصور بورديو للبحث المنهجي و الأداة التحليلية لدراسة آليات و قوانين اشتغال بنية العالم الاجتماعي.

ونلاحظ أن السلطة الرمزية عند (بورديو) تستند دوما إلى أسلوب التورية و الاختفاء، و هي لا يمكن أن تحقق تأثيرها المفترض و تنفيذها بشكل فعال و إيجابي إلا من خلال التعاون الذي يجب أن تلقاه من طرف أغلبية الناس المعنيين بها، و الذين تبدو لهم هذه الحقيقة وهمية و لا يعترفون بها.¹ يقول بورديو بهذا الصدد في كتابه "الرمز و السلطة" (إن السلطة الرمزية هي سلطة لامرئية، و لا يمكن أن تمارس إلا بتواطؤ أولئك الذين يأبون الاعتراف بأنهم يخضعون لها، بل و يمارسونها)² لهذا، فتأثير السلطة الرمزية يكون أعمق و أخطر، لسبب بسيط، يتمثل في كونه يستهدف أساسا البنية النفسية و الذهنية للمتلقين لها، و بالتالي فهي — أي السلطة الرمزية — تمارس فعلها العميق، و تخطط من أجل فرض و تحقيق الأهداف المرسومة، و إنتاج الأدوات و

1 محمد، بقوح، "نظرية السلطة الرمزية عند بيير بورديو" مجلة الفكر العربي، 37 (ديسمبر 1985) ص 2.

2 بيير بورديو، الرمز و السلطة، ترجمة عبد السلام بنعبد العالي ط3 (المغرب: دار توبقال للنشر، 2007) ص 52.

الآليات و المعايير المناسبة و الناجعة لتثبيت و خلق واقع وضع إنساني مرغوب فيه و مخطط له، و تمارس سلطة الرمز كل هذه الأعمال بطريقة منظمة و بنائية، و تحت غطاء الخفاء و الاختفاء، وراء حجاب أقنعة المألوف العادي، و أنظمة التقليد و القانون و الخطابات الشائعة بين الناس، إن هذه السلطة لا تعمل عملها إلا إذا اعترف بها، ولا تتحدد إلا بعلاقة معينة تربط من يمارس السلطة بمن يخضع لها. يتشكل الحقل حسب (بورديو) من جملة العلاقات الموضوعية القائمة بين مجموعة من الأوضاع التي تحدث في وجودها بمحتليها، و هؤلاء المحتلون لتلك الأوضاع إما أن يكونوا فاعلين أو مؤسسات، حسب موقعهم الحالي أو المحتمل في بنية توزيع مختلف أنواع السلطة (الرأسمال) التي يتطلب امتلاكها بلوغ الأرباح الخاصة و هي شرط أساسي و مهم لتحقيق لعب متواز بين القوى الفاعلة في الحقل، و في الآن ذاته، بواسطة علاقتهم الموضوعية بالأوضاع الأخرى (سيطرة، تبعية، تطابق... الخ). كما يرتبط مفهوم الحقل بمفهوم الرأسمال ارتباطا وثيقا، من خلال التأكيد على أبعاده الثقافية و الاقتصادية كقوة لها سلطة فعالة رمزية للقدرة على السيطرة على فضاء اللعب في الحقل المعني و الذي من الطبيعي أن يشهد بدوره حركة داخلية مهمة و اشتغالا ديناميكيا محكما سيؤدي فيما بعد إلى نشوء نزاعات و التي ستترافق و تختتم لتنفجر في المرحلة الموالية على شكل صراعات بين هذه القوى الفاعلة داخل حقل اللعب (سواء كان لعبا طبيعيا أو سياسيا، أو اجتماعيا أو فكريا أو دينيا أو ثقافيا أو حضاريا... الخ)، و ذلك بهدف الدفاع عن المكتسبات السابقة للقوى المتصارعة و الاحتفاظ بها قدر الإمكان أو تحويل تشكل تلك القوى لصياغة خريطة جديدة تتناسب و وضع اللعب الجديد.

فما المقصود بحقل السلطة عند (بورديو) و ما هي مميزاته؟

*إنه حقل قوى محددة في بنيته، بحالة علاقة القوة بين أشكال من السلطة أو أنواع مختلفة من الرأسمال.

*هو حقل صراعات من أجل السلطة و السيطرة و الهيمنة بين مالكي سلطات متباينة.

*إنه فضاء للعب يتواجه فيه فاعلون و مؤسسات يشتركون في امتلاك كم معين من الرأسمال الخاص (ثقافي، اقتصادي... و الغاية من تلك المواجهة، هي تحقيق الرغبة في احتلال أوضاع مسيطرة في حقوقهم الخاصة و العمل على تحريرها (الحقل الاقتصادي، و حقل الإدارة العليا للدولة، الحقل الأكاديمي، الحقل الفكري) كما تهدف تلك المواجهة إلى الاحتفاظ بعلاقة القوة تلك أو محاولة تحويلها.

*الهدف من صراع القوى السابق هو فرض مبدأ السيطرة (سيطرة المسيطر) الذي يمكن أن يصل في أية لحظة إلى حالة من التوازن

ليتمكن بالتالي من اقتسام السلطة فيما بينه و بين المتنازع الآخر أي تقسيم عمل السيطرة¹

*هو أيضا صراع و نزاع من أجل فرض مبدأ الشرعنة (المشروعية) أي إضفاء المشروعية و المصادقية على وضعية السيطرة المنفذة

إلى جانب الحفاظ على نمط إعادة الإنتاج المشروع لأسس السيطرة المحققة².

و نشير الآن إلى أهم أنواع المواجهات و الصراعات و الأشكال التي يمكن أن تتخذها:

أ - مواجهات واقعية (حروب القصر).

ب- مواجهات مسلحة (بين السلطات الرمزية و السلطات الروحية).

ج - مواجهات رمزية (صراعات فكرية).

كما يميز (بورديو) بين ثلاثة لحظات أساسية لدراسة و تحليل حقل من الحقول وهي:

1- لحظة تحليل وضع الحقل إزاء حقل السلطة:

إن الحقل متضمن دائما، بجميع علاقاته الموضوعية و الصراعية، داخل حقل أوسع منه، هو حقل السلطة، فالحقل الأدبي مثلا

متضمن في حقل السلطة، بمعنى أن كل الكتاب و المثقفين بشكل عام هم فئة من شرائح المجتمع التي تنتمي إلى الشق المهيمن (

بفتح الميم) عليه من طرف الطبقة المسيطرة.

2- لحظة تحديد البنية الموضوعية للعلاقات بين الأوضاع المحتملة من لدن الفاعلين أو المؤسسات الذين يتنافسون و يتصارعون

داخل ذلك الحقل من أجل فرض السلطة و الحفاظ على السيطرة.

3- لحظة تحليل سميت (استعدادات) الفاعلين التي اكتسبوها في إطار تواجدهم ضمن شروط الحقل المعني الاجتماعي و

الاقتصادي و الثقافي و السياسي.³

1 - محمد بقوق، مرجع سبق ذكره، صص 4،5

2 المرجع نفسه، ص7.

3- بيير بورديو، الرمز و السلطة، مرجع سبق ذكره، ص56.

المناقشة:

تعد هذه الدراسة مهمة جدا بالنسبة لموضوع بحثنا فهي تمس بعض جوانب الدراسة كالعائلة باعتبارها حقل متضمن في حقل السلطة و العلاقة بين الفاعلين باعتبارهم أفراد الأسرة و الصراع من أجل الحصول على السلطة والحفاظ عليها وإلا اقتسامها مع المنازح الآخر فقد تفيدنا هذه الدراسة فهم الظاهرة و محاولة ترجمتها على أرض الواقع، كما أنها عرفتنا بمفهوم السلطة الرمزية وساعدتنا على إعادة النظر في الفرضيات و تعديلها.

رابعاً: إشكالية الدراسة

الأسرة في طبيعتها اتحاد تلقائي تؤدي إليه الاستعدادات و القدرات الكامنة في الطبيعة البشرية النازعة إلى الاجتماع و هي بأوضاعها و مراسيمها عبارة عن مؤسسة اجتماعية تنبعث عن ظروف الحياة الطبيعية للنظم والأوضاع الاجتماعية، فهي خليط من العناصر البيولوجية العامة تشترك فيها جميع الفئات البشرية، كما تعتبر جماعة من الأفراد تربطهم روابط دموية و اجتماعية متماسكة يرتبطون بروابط الزواج؛ الدم و التبني؛ يعيشون معيشة واحدة و يتفاعلون كل مع الآخر في حدود الأدوار، كما تعتبر الأسرة وحدة اقتصادية باعتبارها جماعة اجتماعية تتميز بمكان إقامة مشترك و تعاون اقتصادي ووظيفة تكاثرية. أما من الناحية السوسبيولوجية فالأسرة مؤسسة اجتماعية أساسية ونظام اجتماعي ذو انتشار عالمي يعتمد في وجوده على عناصر بيولوجية ضرورية وتتدخل الثقافة في توجيه وتعديل هذه العوامل بما يتناسب و طبيعة المجتمع و ظروفه و تحولاته، حيث أن الأسرة تأخذ أشكالاً متعددة منها أسرة نووية : و هي التي تتألف من الأب و الأم بدون أولاد، أو أب وأم وأولاد غير متزوجين، و أسرة ممتدة : و التي بدورها تعتبر وحدة الدراسة؛ فيعرفها (مصطفى بوتفنوشت) على أنها "تعيش في أحضانها عدة أجيال و عدة أسر زواجه تحت سقف واحد (الدار الكبرى)"¹ فهذه الأسرة عبارة عن أفراد بينهم علاقات يشغلون أدواراً معينة، مثل الزوج، الزوجة، الابن، الابنة.... الخ، هذه الأدوار يكتسبها الفرد من خلال التنشئة الاجتماعية و التي عن طريقها يصبح الفرد مدججاً في جماعة اجتماعية من خلال تعلم الثقافة الخاصة بما و معرفة دوره فيها، فهي بمثابة برجة اجتماعية وتدريب على شغل أدوار معينة، و تتميز الأسرة الممتدة بالنزوع نحو تفضيل الزواج بين الأقارب و تعدد الزوجات عند المسلمين و تسودها علاقات التكافل و التعاون كما أنها أبوية من حيث تركز السلطة و المسؤوليات والامتيازات و من حيث الانتساب و هرمية حيث أن الأب يمثل رأس الهرم، و توزيع

1- Mostapha boutefnouchet : la famille Algérienne:évolution et caractéristiques récentes, société national d'édition et de diffusion, 2eme édition, Alger, p38.

الأدوار فيها يكون على أساس الجنس و السن، وقد حدد (بارسونز) تنشئة الأطفال بناء على أن هناك أدوارا محددة للذكور وأخرى للإناث و التخصص في الأدوار وظيفي¹، كما يفسر الوظيفيون تنشئة الأطفال تبعا لأدوار النوع لتجنب الصراع و التوتر² ضمن هذا الإطار تنظر البنائية الوظيفية للدور على أنه مجموعة من الالتزامات التي يتحتم على الفرد إنجازها، أي أنه الطريقة التي ينجز بها الفرد مستلزمات المكانة، أو ما يجب أن يقوم به من سلوك أو فعل و يتمتع به من حقوق و امتيازات؛ فحسب (بارسونز) "الدور يمثل الجانب الحركي للمكانة بينما تمثل المكانة الجانب المكاني للدور"³، وهذه المكانة يكتسبها الابن نتيجة حذوه نحو والده ومحاولة تقليده و الالتزام بقيمه مما يؤدي إلى توطيد العلاقة بين الوالد وابنه و يجعله محل ثقة الوالد، الأمر الذي يظهر نوعا من تبادل الأدوار و الالتزامات فتتحول سلطة الأب عند التقدم في السن أو بلوغ مرحلة العجز إلى الابن (السند) من أجل التخفيف من أعباء المسؤولية تجاه أفراد الأسرة، حيث يتخلى الأب عن بعض صلاحيات التصرف و اتخاذ القرارات و إعالة أفراد الأسرة بمختلف الجوانب المعيشية إلى أحد الأبناء الذي بدوره يملك القوة و التأثير و بعض الصفات السيكولوجية كالقدرة على تحمل المسؤولية و المهارة العالية و الذكاء و الحكمة في التصرف و القدرة على حمل ثقل البيت و يدعى هذا الشخص ب(المفوض)، وقد يكون سبب التفويض خارج إطار العجز و إنما بغرض تهيئة الابن بزرع صفات قيادية و القدرة على تحمل المسؤولية وعدم التواكل و حماية أفراد أسرته و خاصة الإناث، و غالبا ما يكون الابن الأكبر هو المعني بهذا التفويض، كذلك يمكن للابن تضيق السلطة الأبوية بأن يكون أكثر تقوى و أكمل باستيعابه روح الدين الإسلامي فتتناقص سلطة الأب و يصبح الابن مرجعا في الأمور الدينية، و ربما يعود السبب لامتلاك المفوض شهادة علمية تميزه عن باقي أفراد الأسرة تؤهله لاكتساب مكانة اجتماعية كالا احترام و التقدير و شغل منصب عمل محترم كفيل بتلبية الحاجيات المختلفة للأسرة و تقديم الدعم المادي (مأكل.مسكن.ملبس) و دعم معنوي كتكوين إرادة باقي أفراد الأسرة و تحفيزهم من أجل مواصلة مساهمهم العلمي، و لا يقتصر التفويض على الأبناء بل يتعداهم إلى الأقارب كالخال أو العم ففي حالة غياب أو سفر الأب بسبب ظرف معين قد يكون مرتبطا بالعمل أو أداء واجب أو زيارات عائلية وتركه للأسرة خالية من ذكر بالغ فانه يوكل أخاه أو صهره للتكفل بهذه الأسرة .

1. علياء شكري و آخرون، علم الاجتماع العائلي (الأردن: دار المسيرة للنشر و التوزيع، 2009)، ص59
2. سامية مصطفى الخشاب، النظرية الاجتماعية و دراسة الأسرة (مصر: الدار الدولية للاستثمارات، 2008)، ص43
3. المرجع نفسه، ص66.

وليس شرطاً أن يكون الشخص المفوض ذكراً بل قد تكون أنثى فقد يفوض الزوج دوره كحارس للمدخرات الغذائية للعائلة إلى زوجته و بذلك تعمل المرأة ما في وسعها لتسيير هذه المدخرات بأحسن طريقة مما يجعلها تمارس سلطة اقتصادية معترف بها، كما قد يعتمد الوالدان على إحدى البنات و غالباً ما تكون الكبرى في ترتيب شؤون البيت و الاهتمام بالإخوة و الحرص على تلبية طلبات أفراد الأسرة و إحاطتهم بالعطف و الحنان خاصة عند غياب الأم أو وفاتها، و ربما تحمل مسؤولية الإعالة المادية في حال كبر سن الوالد أو عجزه عن العمل و ذلك باضطرارها إلى العمل و تضحياتها بمستقبلها و حياتها الخاصة، إلا أن هذا التفويض قد يؤدي إلى تبني دور رب الأسرة و الإشراف على مهامه بما يخدم مصالح المفوض أو الاعتداء على حقوق بعض الإخوة خاصة الإناث فقد تمنع البنات من الخروج و ربما الفصل من الدراسة، كما قد ينفرد المفوض باتخاذ بعض القرارات الخاصة بالأسرة، الأمر الذي ينجر عنه تعارض المعايير و المفاضلات بين المفوض و باقي أفراد الأسرة، و ظهور بعض المشاحنات فيخلق توترات و من ثم صراعات بين أفراد العائلة، كما قد يقابل التفويض بالقبول و الانسجام الذي يعني " تصرف أفراد الأسرة باتجاه واحد حيال مؤثر معين " و يظهر هذا الانسجام في تناغم الأفكار و الاتفاق بين ممارسات المفوض و معايير و مفاضلات المنسجمين من خلال الشورى و تقديم النصح و الإرشاد و الالتزام بالحقوق و الواجبات بين المفوض و المنسجمين، و يستطيع المفوض التعرف على ميول و رغبات أفراد الأسرة التي يبني من خلالها سلوكاً ته و ممارساته تفادياً للتجاوزات و الظلم و مقابل هذا نجد الحرص الشديد من قبل المنسجمين بأدائهم لواجب الاحترام و التقدير، كما قد يكون الانسجام إجبارياً (قهرياً) و ذلك أن ينسجم أفراد الأسرة بالإكراه من خلال الخضوع لتعاليم المفوض و يعود ذلك لعدة عوامل قد تكون مادية باعتبار المفوض المعيل الوحيد لهذه الأسرة، و قد يرجع ذلك لشخصية المفوض و المتمثلة في حب التسلط بفرض مكانته بأساليب قسرية كالتهريب و التهديد و باعتباره صاحب السلطة فلا مفر لأفراد الأسرة إلا الانصياع و خاصة الإناث و من يصغره سناً، و في ظل هذا التفويض قد ينحصر دور الولي في الاستشارات و القرارات المصيرية المتعلقة بمستقبل العائلة أو مسألة تزويج البنات، كما قد ينعدم دوره بوجود المفوض و تلقى المسؤولية بأكملها على عاتق المفوض مادية كانت أو معنوية مما يضطره إلى التكفل بأسرته على حساب تعليمه و شبابه و مستقبله، و لمعالجة هذه الظاهرة المنتشرة في العائلة الجزائرية يمكننا طرح التساؤل التالي: هل لميزات المفوض علاقة بالانسجام في الوسط الأسري الممتد؟ و تندرج تحته التساؤلات الفرعية التالية:

- هل ترتبط المرونة الاقتصادية للمفوض بالانسجام في الوسط الأسري الممتد؟
- هل هناك علاقة بين تسلط المفوض و الانسجام في الوسط الأسري الممتد؟
- هل ترتبط طبيعة الحوار بين المفوض و باقي أفراد الأسرة بالانسجام في الوسط الأسري الممتد

خامسا: فروض الدراسة

للفرضية دورها الجوهرى فى البحث العلمى، فهى إجابة مقترحة لسؤال البحث و يعرفها (جيدنز) "هى عبارة عن تصريح

يتنبأ بوجود علاقة أو أكثر بين عنصرين أو أكثر من عناصر الواقع"¹ و كانت فرضيات البحث كما يلي:

الفرضية العامة: هناك علاقة بين ميزات المفوض و الانسجام فى الوسط الأسرى الممتد.

الفرضيات الفرعية:

1. ترتبط المرونة الاقتصادية للمفوض بالانسجام فى الوسط الأسرى الممتد.

2. يرتبط تسلط المفوض بالانسجام فى الوسط الأسرى الممتد.

3. ترتبط طبيعة الحوار بين المفوض و باقى أفراد الأسرة بالانسجام فى الوسط الأسرى الممتد.

سادسا: مفاهيم الدراسة

الأسرة الممتدة:

تتكون الأسرة الممتدة أو كما تعرف بالعائلة من الزوج و الزوجة و أولادهما الذكور المتزوجين و زوجاتهم و أبنائهم و غيرهم من الأقارب كالعم و العمة و الابنة و الأمثلة، يقيمون فى نفس المسكن و يشاركون فى حياة اقتصادية واجتماعية واحدة،

تحت رئاسة الأب الأكبر أو رئيس العائلة و بهذا تكون الأسرة الممتدة تتكون من تجمعات الأسر النواة"²

وحسب تعاريف (مصطفى بوتفوشة) "العائلة الجزائرية هى أسرة كبيرة، فهى تضم أكثر من جيل تتميز بوحدة السكن

تكون تحت سلطة شخص واحد، فالأب هو القائد الروحى و المادى للجماعة، بيده السلطة و هو من يورثها لابنه من أجل

عدم تقسيم الملكية العائلية"³

1. أنتوني، جيدنز، علم الاجتماع، ط4(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001) تر فايز الصياغ، ص669.

2- سناء الخولي: الزواج و العلاقات الأسرية، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص35.

3 Mostapha boutefnouchet : la famille Algérienne: évolution et caractéristiques récentes, société national d'édition et de diffusion, 2eme édition, Alger, p38.

إجرائيا:

الأسرة الممتدة هي أسرة تكون بها عدة روابط فرايبية تحوي عدة أسر نووية، عادة ما تكون السلطة الاقتصادية الاجتماعية، كما قد تكون بيد شخص له مكانة اجتماعية معترف بها من قبل الأفراد الآخرين.

التفويض:

لغة تفويض إلى الأخصير ه إليه و جعله الحاكم فيه¹

اصطلاحا:

نقل الرئيس لجانب من اختصاصاته إلى بعض مسؤوليه لكي يمارسونها دون الرجوع إليه، مع بقاء مسؤوليته عن هذه الأشخاص أمام الرئاسات العليا.

تفويض السلطة:

مبدأ تقاسم الصلاحية و السلطة الذي يسند لعضو، مؤسسة أو جماعة إقليمية، مؤهلة مبدئيا لمعظم التدخلات بحيث لا تترك لهيئة أخرى من مستوى أعلى و بشكل ثانوي، أي استثناء و تكملة، إلا ما يمكن حله من طرف الأولي.²

تفويض السلطة الأبوية:

هو عبارة عن منح رب العائلة (الأب، الجد) بعض أو كل صلاحيات التصرف و اتخاذ القرارات لفرد من أفراد العائلة الذي تتوفر فيه الشروط المناسبة من وجهة نظر رب العائلة، ويرجع ذلك لعدة أسباب (صحية، اقتصادية، أخلاقية.....الخ).

سابعاً: منهجية البحث

المنهج المستخدم:

تعددت المناهج في الدراسات الاجتماعية على اعتبار أن المنهج هو عبارة عن مجموعة من المبادئ أو الخطوات المنظمة التي تتبعها هذه الدراسات الاجتماعية من أجل الوصول إلى نتائج علمية أو البرهنة عليها.³
ويعرفه بارسونز بأنه: «أساليب معروفة تستخدم في عملية المعرفة الخاصة بموضوع معين».⁴

1 - ابن المنظور: لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، الجزء الأول، ط3 بيروت لبنان 1999 ص، 348.

2 Mohammed chérif ilmane: Dictionnaire d'économie et de sciences sociales،

(Alger: Berti édition), p490.

3- خالد حامد، منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، (الجزائر: جسور آفاق المعارف، 2008)، ص 29.

4- محمد محمد قاسم، المدخل إلى مناهج البحث العلمي، (بيروت: دار النهضة العربية، 1999)، ص 52.

وانطلاقاً من طبيعة الدراسة التي تفرض نوع المنهج المستخدم كانت طبيعة دراستنا تفرض استخدام المنهج الوصفي الذي يعتمد على وصف الظاهرة وصفاً دقيقاً عما هي في الواقع وصفاً كيفياً بخصائص الظاهرة، ووصفاً كمياً يعطيها وصفاً رقمياً يوضح حجم ومقدار الظاهرة.

مجتمع البحث:

إن مجتمع البحث في العلوم الاجتماعية هو "مجموعة منتهية أو غير منتهية من العناصر المحددة مسبقاً والتي تركز عليها الملاحظات"¹ ومجتمع بحثنا هو مجموع الأسر الممتدة بمدينة ورقلة.

العينة:

تعتبر العينة "مجموعة فرعية من عناصر مجتمع بحث معين"، إنها ذلك الجزء الممثل للكل الذي يتم اختياره بغرض التحقق من الفرضيات، إلا أنه للعينة أنواع ونحن بدورنا اعتمدنا العينة العشوائية باستخدام الصدفة المقصودة وإعطاء فرصة الظهور لكل عنصر، وقد قمنا بوضع قائمة للأسر الممتدة التي يتوفر فيها عامل التفويض متكونة من 120 أسرة من مجتمع محلي، و قمنا بالسحب البسيط بطريقة مباشرة ل 25% أي 30 أسرة ممتدة بأخذ من كل منها فردين (ذكر، أنثى) لاكتشاف انطباع كلا الجنسين تجاه المفوض، ومنه قدر عدد أفراد العينة ب 60 مفردة، 30 ذكر و 30 أنثى.

أدوات جمع البيانات:

على الباحث اختيار التقنيات الملائمة لجمع المعطيات بغرض اختبار الفرضيات، ونحن بدورنا استعملنا تقنية واحدة و

هي:

المقابلة:

لجأنا في بحثنا إلى المقابلة وذلك بغرض اختبار الفرضيات و الفرضية بدورها تؤطر و توجه المقابلة، فالمقابلة هي الأساس محادثة بين الباحث و المبحوث في إطار تفاعلي معين، بحيث يجب أن يكونا معا ويتبادلان أطراف الحديث حول مسألة ما، بحيث تعطى للمبحوث حرية معينة في الإدلاء برأيه من دون أي توجيه في الإجابة و يمكن تعريفها على أنها "عملية تقصي عملي تقوم على مسعى اتصالي كلامي من أجل الحصول على بيانات لها علاقة بهدف البحث"² و قد اعتمدنا المقابلة نصف الموجهة

1. محمد محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 298.

2. سعيد سبعون، الدليل المنهجي (الجزائر: دار القصة للنشر، 2012)، ص 173.

لملائمتها و موضوع البحث باعتبار الأسر الجزائرية ميدانا لها، وكانت أسئلة المقابلة موجهة لفردين من كل أسرة ممتدة تتوفر على عامل التفويض، باعتمادنا الحوار المباشر لكشف مدى صدق المبحوثين و شرح بعض الأسئلة الغامضة لدى الباحث، و قد قسمت أسئلة المقابلة إلى أربعة محاور، **المحور الأول**: تناول البيانات التعريفية الخاصة بأفراد العينة و المفوض، **المحور الثاني**: والذي تناول الأسئلة الخاصة بالفرضية الفرعية الأولى، **المحور الثالث**: و الذي تناول الأسئلة الخاصة بالفرضية الفرعية الثانية، و**المحور الرابع**: والذي تناول بدوره الأسئلة الخاصة بالفرضية الفرعية الثالثة.

ثامنا: صعوبات الدراسة

- قلة المراجع التي تخص موضوع الدراسة مما جعلنا نضطر للسفر إلى جامعات أخرى لجلبها.
- تخوف بعض الأسر من استقبالننا، مما أدى إلى الصعوبة في تجاوب المبحوثين خاصة العنصر الأنثوي .
- ضيق الحيز الزماني المخصص لإعداد المذكرة.

خلاصة:

يعد موضوع تفويض السلطة الأبوية في الأسرة الممتدة من الدراسات الاستطلاعية الجديدة التي تحاول الكشف ظواهر وقيم سلوكية تعبر عن ثقافة المجتمع المبحوث، من خلال دراسة العلاقة بين متغيري تفويض السلطة الأبوية الانسجام الاجتماعي عن طريق المنهج الوصفي ، وتقنية المقابلة التي تساعدنا في الحصول على معلومات دقيقة حول الظاهرة .

الفصل الثاني:

المقاربة الميدانية للدراسة

- تمهيد

1. النظرية السوسولوجية الموجهة للبحث

2. مجالات الدراسة

3. عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

4. مناقشة النتائج

- خلاصة

تمهيد:

بعد تعرضنا في الفصل السابق لمختلف الجوانب المنهجية ، سوف نتناول في هذا الفصل النظرية السوسولوجية الموجهة للبحث ، إضافة إلى مجالات الدراسة ، بعدها التوجه إلى أهم جزء في البحث والمتمثل عرض وتحليل النتائج، ثم مناقشتها. وفي الأخير خاتمة تحوصل لنا النتائج المتوصل إليها.

أولاً: النظرية السوسولوجية الموجهة للبحث

1. المدخل التفاعلي:

عرفت النزعة التفاعلية الرمزية انطلاقها الحقيقية في نهاية عقد الخمسينيات مع أعمال (هوارد بيكر و أنسلم شتوارس) يسلم أنصارها وعلى رأسهم (هربرت ميد) الذي يؤمن بأن الواقعة الاجتماعية ليست معطى، بل صيرورة تتشكل ضمن إطار الحالات العينية (الملموسة) ففي ديناميكية المبادلات بين الأشخاص (التفاعلات) من خلال المعنى الذي يعطيه الأفراد لأفعالهم (من هنا جاء التوصيف بالرمزية) يمكن للمرء أن يفهم جوهر اللعبة الاجتماعية¹ ، حيث يمكن وصف ظاهرة تفويض السلطة بأحد الرموز التي تميز الأسرة الممتدة، التي يسودها التفاعل وعلاقات تحددها الوظائف والأدوار التي تفسر نمط تنشئة الفرد والظروف المكانية والزمنية، الأمر الذي يؤثر في تكوين العالم الرمزي له، ومن هذا المنطلق يكون تفسيرنا لسلوك وأنماط التفاعل في الأسر وما ينتج عنها من انعكاسات (توافق، انسجام، خلافات، توترات... الخ) بين أفراد العائلة .

كما يدعم (إرفنغ غوفمان) أن الحياة الاجتماعية هي نوع من المسرح، يلعب الأفراد أدواراً على خشبته مع الاهتمام بالأسلوب المناسب والانطباعات التي يشكلها الآخرون أثناء نشاطهم في مواقف الحياة اليومية طبقاً لأدوارهم التي يشغلونها، ونظر (غوفمان) للفاعلين على أنهم يتماثلون تماماً مع الممثلين على خشبة المسرح²، كذلك الفرد في الأسرة فهو حريص على تأدية دوره بطريقة متميزة يستطيع من خلاله أن يعكس فيها هذا الدور للآخرين (أفراد العائلة) التي يطلق عليهم (غوفمان) الجمهور أو المتفرجين، بطريقة يحرص فيها على التعبير عن أفكاره وإقناع أفراد العائلة، كل هذا الكلام سنستعين به في التحليلات العلمية لوظائف كل من المفوض والمنسجمين .

2. المدخل الوظيفي :

يعتبر هذا المدخل نظرية كبرى تدرس الظواهر الاجتماعية من خلال تحليل وظائفها أو تدرس المجتمع من خلال تحليل وظائفه وأنظمتها النسقية .

ويعرفها (ميرتون) على أنها تلك النتائج أو الآثار التي يمكن ملاحظتها والتي تؤدي إلى تحقيق التكيف و التوافق في نسق معين³ ، ويعد (تالكوت بارسونز) من مؤسسي الوظيفية الحديثة، حيث تأثرت أعماله ب (دوركهايم و فيبر) وذلك بمحاولته الجمع

1. فليب كابان وجان فرانسوا دورتيه، ترجمة إياس حسن، علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية، ط 1 (سورية : دار الفرقد للنشر

والتوزيع، 2010) ص 115.

2. غني ناصر حسين القريشي، المداخل النظرية لعلم الاجتماع، ط 1، (عمان :دار صفاء للنشر والتوزيع، 2011) ص 421.

3. عامر، مصباح ، علم الاجتماع الر واد والنظريات ، (الجزائر : دار الأمة، 2008) ص 212

بين المنظور البنائي الاجتماعي عند (دوركهايم) ومنظور الفعل الاجتماعي عند (فيبر) مع آراء العالم (فرويد) تحت نظرية الأنساق الاجتماعية حيث يرى (بارسونز) أن الناس يكتسبون القيم والمعايير والأدوار الأساسية من خلال التنشئة الاجتماعية وإن النجاح في استمساك قيم المجتمع ومعاييره وأدواره، شرط لازم للنظام الاجتماعي وإن الإخفاق في اكتسابها أو قبولها علامة على الانحراف ويعتبر أن المجتمع عبارة عن نسق اجتماعي متكون من أربعة أنساق فرعية: اقتصادي، ثقافي، سياسي و قرابي حيث يتفرع من هذا الأخير نسق الأسرة الذي يضم مجموع أدوار أفرادها (الزوج، الزوجة، الأبناء) تسودها العواطف المشتركة بحكم رابطة الدم والعرف حيث يعمل هذا النسق في رأي (بارسونز) على المحافظة على النمط (أنماط السلوك المقبولة) و إدارة التوتر¹.

. واختيارنا لطرح (بارسونز) يعود لأن موضوع الأسرة جزء من التقسيم النسقي الذي وضعه البناء الاجتماعي، حيث سنراعي هذا التقسيم في تحليلنا لطبيعة الأدوار بالنسبة لأفراد العائلة بالتركيز على دور رب الأسرة (المفوض) وعلاقته بالأدوار الأخرى الخاصة بأفراد العائلة و معرفة مدى محافظة هذه العلاقات على قدرتها في مواجهة الخلافات والتوترات التي بإمكانها الحدوث في العائلة ومن أهم القضايا الأساسية التي نخدم موضوعنا:

. النظرة الكلية للمجتمع بوصفه نسق يحتوي على مجموعة من الأجزاء المتكاملة بنائياً، والمتساندة وظيفياً لبلوغ النسق أهدافه²، باعتبار موضوع الأسرة يحتوي على مجموعة من الأدوار المتكاملة والمتعاونة وظيفياً من أجل استمرار حياة الأسرة، والكلام سيدعم تحليل وتفسير الأسر التي يعيش أفرادها في انسجام وتعاون وخلوها من المشاكل ومختلف مؤشرات التوتر .

. استناد العملية الاجتماعية لتعدد العوامل الاجتماعية وتبادل التأثير والتأثر فيما بينها: بما أن الأسرة متكونة من مجموعة أفراد تربطهم علاقات خاضعة لمكانة ودور الفرد في المجتمع، حيث أننا سوف نستند إلى هذا الكلام في جميع خطوات التحليل مثلاً: في حالة تفويض السلطة الأبوية للابن الأكبر نتيجة للعرف حيث يهياً هذا الأخير من خلال تنشئته من قبل الأسرة .

. لا يخلو النسق من التوترات والانحرافات والقصور الوظيفي غير أنها تعالج نفسها بنفسها وصولاً للتكامل والتوازن: وهذا

المبدأ يدعم تحليلنا في حالة وجود مشاكل في الأسر محل الدراسة .

. يحدث التغير بصورة تدريجية ملائمة أكثر مما يحدث بصورة فجائية: حيث يفيدنا هذا الطرح في تحليل ظاهرة صراع

الأجيال ووصف تغير الأسرة التقليدية ومقارنتها بالأسر المعاصرة، نتيجة الاستجابة لتغير المستوى المعيشي، والتحضر والتقدم التكنولوجي .

. إن أهم العوامل الأساسية في خلق التكامل يتمثل في الاتفاق العام على القيم³، و هذا الأخير يدعم التحليل في حالة

الانسجام الطوعي ونتيجة اتفاق المعايير في سلوكيات وتوقعات الدور بين أفراد العائلة .

ثانياً: مجالات الدراسة

المجال المكاني: أسر ممتدة من مدينة ورقلة.

1. مصطفى خلف عبد الجواد، نظرية علم الاجتماع المعاصر، ط 1، (الأردن دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2009) ص ص 164، 165 .

2. مرجع سبق ذكره، ص 165.

3- غني ناصر حسن القرشي، المداخل النظرية لعلم الاجتماع (عمان: دار الصفاء للنشر و التوزيع، 2011) ص 120.

الفصل الثاني المقارنة الميدانية

المجال البشري: مجموعة أسر من مدينة ورقلة، من كل أسرة ذكر و أنثى.

المجال الزمني: تم القيام بالمقابلة خلال الفترة الزمنية من 2013/05/23 إلى 2013/05/25 على اعتبار أن الانطلاق في

الدراسة كان من بداية شهر أفريل.

ثالثا: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

• تحليل البيانات التعريفية:

يوضح لنا هذا المحور خصائص العينة و المفوض، حيث يعرفنا على الجنس، السن، المستوى التعليمي لأفراد العينة، محل

سكن المبحوثين، كما يعرفنا على الشخص المفوض، ومن قام بتفويضه، وترتيب المفوض في العائلة، وهذا ما سوف نعرضه في

الجدول التالية:

الجدول رقم (01): الذي يوضح توزيع العينة على أساس الجنس:

النسبة المئوية	التكرار	التكرارات الجنس
%50	30	ذكر
%50	30	أنثى
%100	60	المجموع

من خلال الجدول لاحظنا بأن نسبة الجنسين متعادلة %50 ذكور 50% إناث، وقد تعمدنا هذا و ذلك لمعرفة

انطباع كلا الجنسين حول المفوض، و كي لا تكون نتائج الدراسة منحازة نحو جنس معين.

كما أن العينة المبحوثة تتميز بالتفاوت في العمر، قمنا بتقسيمها إلى فئات، وهذا ما يمكن إبرازه في الجدول التالي.

الجدول التوضيحي رقم (02): الذي يوضح توزيع الفئات العمرية للمبحوثين

النسبة	التكرار	التكرارات السن
%48,33	29	[25 . 15]
%40	24	[35 . 25]
%11,66	7	[45 . 35]
%100	60	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول أن أعمار العينة محصورة بين (15 و 45) مقسمة إلى ثلاث فئات، حيث أن أغلبية المبحوثين

تراوحت أعمارهم ما بين [25 . 15] بنسبة %48,33، تقاربها الفئة [35 . 25] بنسبة %40، أما عن الفئة المحصورة ما

بين [35 . 45] فقدرت نسبتها بـ 11,66%، يمكن القول أن العينة مست شريحة الشباب، وبخاصة الفئة [15 . 45] التي ضمت العزاب الذين يعيشون مع المفوض تحت سقف واحد، حيث أن هاته الفئة هي المستهدفة التي بإمكانها تزويدنا بالمعلومات الكافية حول موضوع الدراسة، أما عن الفئة الثانية [25 . 35] فضمت غالبية الذكور، منهم العزاب ومنهم المتزوجين، أما الفئة الثالثة [45 . 35] فقد تمثلت في بقية أفراد العائلة مثل الأخوات المطلقات الأخوات من الأب.

الجدول التوضيحي رقم (03): يبين توزيع العينة على أساس المستوى التعليمي

النسبة	التكرار	التكرار / المستوى
3,33%	02	ابتدائي
31,66%	19	متوسط
23,33%	14	ثانوي
41,66%	25	جامعي
100%	60	المجموع

من خلال الجدول تبين لنا أن أغلب أفراد العينة مستواهم جامعي وذلك بنسبة 41,66%، تليها نسبة المستوى المتوسط و قدرت بـ: 31,66%، أما المستوى الثانوي فقدرت نسبتته بـ: 23,33%، أضعف نسبة هي المستوى الابتدائي والمقدرة بـ: 3,33%، ومنه نستطيع القول أن المستوى التعليمي للعينة لا بأس به، بحكم انتشار الوعي بضرورة نيل مستوى تعليمي أعلى في الأسر قيد الدراسة، كذلك كان للمستوى التعليمي المرتفع دور كبير في تجاوب الباحثين معنا.

الجدول التوضيحي رقم (04): يبين توزيع العينة حسب محل السكن

النسبة	التكرار	التكرار / محل السكن
20%	12	ريف
80%	48	مدينة
100%	60	المجموع

نلاحظ من الجدول أن معظم الباحثين يقطنون المدينة المعبر عنه بنسبة 80% و ذلك راجع للطبيعة الجغرافية لمجتمع الدراسة، وهذا التنوع مقصود حتى تكون إجابتنا دقيقة ومتنوعة لأن الاختلاف في الموقع ونمط المعيشة له أثر على أسلوب الحياة، كما أن الظاهرة المدروسة متوفرة في البيئتين الريفية والحضرية خاصة الريفية بحكم أنهم مجتمعات تقليدية ومن خصائص هذه المجتمعات العيش في العائلات الكبيرة الممتدة، هذا ما استنتجه بوتفوشوت في دراسته للعائلة الجزائرية، بأن أهم خصائص العائلة أنها تقليدية أكناتية.

الجدول التوضيحي رقم (05) : يوضح كفيل (المفوض) الأسرة .

النسبة	التكرار	التكرار / الكفيل
10%	06	الأم
78,33%	47	الأخ
06,66%	04	الأخت
05%	03	أخرى
100%	60	المجموع

من خلال الجدول نلاحظ بأن الأخ الأكبر يمثل أغلبية المفوضين في الأسر المبحوثة بنسبة عالية قدرت بـ: 78,33%، تليها نسبة التفويض عند الأم بنسبة بـ: 10%، أما أضعف نسبة وجدناها عند تفويض الأخت وتفويض العم، حيث قدرة نسبة الأولى بـ: 06,66%، و الثانية بـ: 05%، وهذه النسب تعكس ميزة أساسية في مجتمعنا تمثلت في تفضيل الذكورية في جانب التفويض، من خلال التنشئة الاجتماعية، فحسب (بارسونز) "هناك أدوار خاصة بالذكور و أخرى للإناث"، وهذا ما أكده (مصطفى بوتفنوشت) بقوله إن المجتمع الجزائري ذو بنية بطريكية تميل إلى السلطة الأبوية (الذكورية) .

الجدول التوضيحي رقم (06) : يوضح ترتيب المفوض في الأسرة.

النسبة	التكرار	الترتيب / التكرار
60%	36	الأكبر
30%	18	الأوسط
10%	06	الأصغر
100%	60	المجموع

من بيانات الجدول توضح لنا بأن غالبية المبحوثين أجابوا بأن ترتيب المفوض كان الأكبر في الأسرة وذلك بنسبة 60% يليها ترتيب الأخ الأوسط بنسبة 30%، أما عن ترتيب الأخ الأصغر، فيمثل أضعف نسبة و قدرت بـ: 10%، هذا الأمر راجع إلى عادات وعرف المنطقة التي تعطي أولوية التفويض للأخ الأكبر، وهذا ما أثبتته دراسة (بوتفنوشت) التي أقرت أن الأخ الأكبر هو المرشح الأول لتفويض السلطة الأبوية، يهيئ عليها أثناء تنشئته، في مقابل هذا نجد أفراد الأسرة يكونون له الاحترام و التقدير لأنه في رأيهم بمثابة الوالد، أما بالنسبة لباقي الفئات أي الأوسط و الأصغر، فهي في نظر الأسر الجزائرية ليس ناضجا بما يكفي إلا من اضطر لها.

الجدول التوضيحي رقم (07): يوضح الشخص الذي قام بالتفويض

النسبة	التكرار	التكرار / المفوض
78,33%	47	الأب
21,66%	13	الأم
100%	60	المجموع

من الجدول تبين لنا، أن أغلب المبحوثين أقرُّ بأن الأب هو المسؤول عن التفويض ونلك بنسبة 78,33%، بينما الذين أجابوا بأن الأم هي المسؤولة عن التفويض بنسبة 21,66%، وهذه النسب تؤكد على أن رب الأسرة هو المسؤول الأول عن تفويض سلطته لأحد أبنائه، أما عن التفويض الخاص بالأم، فعادة ما يكون بعد وفاة الأب، أو زواجه أو انفصال الوالدين .

الجدول التوضيحي رقم (08): يبرز أسباب التفويض

النسبة	التكرار	السبب
30%	18	عجز الوالد
6.66%	04	غياب الوالد عن البيت
05%	03	انفصال الوالدين
25%	15	وفاة الوالد
10%	06	زواج الوالد
23.33%	14	حكمته
		ت
		ن
		تفقه في الدين
		مستوى التعليمي
21.42%	03	امتلاكه المال
50%	07	أشياء أخرى تتعلق بالتفويض
28.57%	04	مستوى التعليمي
28.57%	04	امتلاكه المال
60		المجموع

يتضح من خلال الجدول تبين النتائج الجدول أن أسباب التفويض متنوعة ، حيث نجد أسباب اضطرارية مثل: عجز الوالد بنسبة 30%، وفات الوالد بنسبة 25%، زواج الوالد بنسبة 10%، انفصال الوالدين بنسبة 05%، كما وجدنا أسباب اختيارية تعلقت بشخصية المفوض تمثلت في تفقهه في الدين 50%، لمستواه التعليمي بنسبة 21.42%، حكمته بنسبة 21.42%، امتلاكه المال بنسبة 28.57%، والتفويض ويختلف باختلاف الظروف والأسباب.

❖ تحليل نتائج الفرضية الأولى

الجدول التوضيحي رقم (09) : يوضح إمكانية توفير المفوض للمؤونة الغذائية

النسبة المئوية	التكرار			
		ن	ت	يوفر
%83.33	50			كافية
		%52	26	
		%48	24	غير كافية
		%100	50	المجموع
%16.66	10	لا يوفر		
%100	60	المجموع		

من خلال الجدول نلاحظ بأن المفوض يوفر المؤونة الغذائية بنسبة 83,33%، حيث هاته النسبة تحتوي على احتمالين، احتمال أنها كافية بنسبة 52%، احتمال أنها غير كافية قدرت نسبهه ب: 48%، في مقابل نسبة عدم التوفير قدرت ب: 16,66%، حيث يمكن القول بان المفوض يحاول توفير المؤونة الغذائية بشكل كاف تجنباً للتقصير في حق أفراد الأسرة. كما أنها من أبرز مهام المفوض التكفل بالمؤونة الغذائية حتى لو استدعى التضحية بمستقبله وهذا ما وجدناه خاصة الأسر التي يكون فيها الوالد متوفى أو الأسر التي يكون فيها الولدان منفصلان.

الجدول التوضيحي رقم (10) : يوضح إمكانية محاولة تعرف المفوض على احتياجات أفراد الأسرة

النسبة المئوية	التكرار	احتمال التعرف
%60	36	يحاول التعرف
%40	24	لا يحاول التعرف
%100	60	المجموع

من نتائج الجدول تبين لنا أن أغلبية المبحوثين صرحوا بأن المفوض يحاول التعرف على احتياجات أفراد الأسرة بنسبة 60%، أما بالنسبة للذين نفوا ذلك فنسبتهم قدرت ب 40%، حيث يمكن القول أن هناك حوار بين المفوض وأفراد العائلة، بحيث يستطيع هذا المفوض الوصول إلى رغبات أفراد الأسرة، أن يوجد سبب آخر هو أن المفوض أموره المادية ميسورة أو ربما يعود سبب هذا إلى سخاء المفوض .

الفصل الثاني المقاربة الميدانية

الجدول التوضيحي رقم (11) : يبين إمكانية تكفل المفوض بكسوة أفراد الأسرة

النسبة المئوية	التكرار	التكرار		
		النسبة	التكرار	في حالة الإجابة بنعم
%60	36	%75	27	يناولك المال لشراء بنفسك
		%2.77	01	يأخذ ذوقك بعين الاعتبار
		%22.22	08	رض عليك نمطاً معيناً
		لا يتكفل		
%40	24	لا يتكفل		
%100	60	المجموع		

تبين من خلال الجدول أن أغلب الباحثين أجابوا بأن المفوض يتولى مهمة لباس الأسرة بنسبة قدرت بـ: 60% أما الذين نفوا ذلك فنسبتهم 40%، أما عن النسبة الأولى منها 75% قالوا بأن المفوض يناولنهم المال لشرائها بأنفسهم و 22.22% ذكروا أن المفوض يفرض عليهم نمطاً معيناً من اللباس، حيث كان هذا عند الإناث خاصة، حيث وجدنا أن معظمهم قالوا بأن المفوض يشترط اللباس المحتشم، أما عن النسبة المتبقية و المتمثلة في 2.77% فقد صرحت باهتمام المفوض بأذواقها و أخذ اقتراحاتها بعين الاعتبار.

الجدول التوضيحي رقم (12) : يوضح إمكانية وجود من يدرس وتقدم الدعم لهم من المفوض

النسبة المئوية	التكرار	التكرار		
		النسبة	التكرار	في حالة الإجابة بنعم
%83.33	36	%18	09	يقدم الدعم المادي
		%22	11	يقدم الدعم المعنوي
		%60	30	معا
		لا		
%16.66	10	لا		
%100	60	المجموع		

من نتائج الجدول توضح أن اغلب الباحثين صرحوا بأن المفوض لديهم يهتم بالتعليم ويقوم بتوفير اللوازم المدرسية ومصاريف النقل لإخوته، كما لا ينسى تقديم الدعم المعنوي الذي عبرت عنه نسبة 83.33%، حيث تمثل نسبة الدعم المادي بـ 78%، أما الدعم المعنوي فتمثل في التشجيع بمواصلة الدراسة، النصيح والإرشاد وقدرت نسبته بـ: 22% مقابل ما سبق وجدنا نسبة 16.66% نفوا وجود من يدرس.

الفصل الثاني المقارنة الميدانية

الجدول التوضيحي رقم (13) : يوضح إمكانية تولى المفوض مهمة نقل أفراد الأسرة للمستشفى

النسبة	التكرار	احتمال النقل للمستشفى
71,66%	43	نعم
28,33%	17	لا
100%	60	المجموع

من نتائج الجدول نلاحظ بأن أغلبية الباحثين أقرروا بأن المفوض هو المتكفل بنقل أفراد الأسرة للمستشفى وذلك بنسبة 71,66%، و هذا راجع حسب تصريحاتهم إلى إحساس المفوض بالمسؤولية تجاه أفراد الأسرة و حرصه على تمتعهم بصحته جيدة دائما، بينما نسبة الذي نفوا ذلك 28,33% و أرجعوا السبب في بعض الأسر إلى أن المفوض مستقل بسكن خاص و لا يلي النداء عند الضرورة.

الجدول التوضيحي رقم (14) : يوضح إمكانية تولى المفوض مهمة التكفل بمصاريف العلاج

النسبة	التكرار	التكفل بمصاريف العلاج
71,66%	37	نعم
38,33%	23	لا
100%	60	المجموع

من خلال الجدول تبين أن أغلبية الباحثين صرحوا بأن المفوض هو المتكفل بمصاريف العلاج بنسبة 71,66%، و هذا راجع في نظر معظم الباحثين إلى يسر الحالة المادية للمفوض أو الخوف من تبعات المرض، أما نسبة الذين نفوا ذلك فقدت ب: 38,33%، مرجعين ذلك في بعض الأحيان إلى أن المفوض عاطل عن العمل والى اللامبالاة .

الجدول التوضيحي رقم (15) : يبين تغطية المفوض لجميع احتياجات الأسرة

النسبة	التكرار	التغطية
49%	29	نعم
51%	31	لا
100%	60	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (15) أن نسبة 51% من أفراد العينة أجابوا بعدم تغطية المفوض لجميع احتياجات الأسرة و ذلك راجع لعدة أسباب من أهمها أن المفوض غير قادر على تحمل المسؤولية أو لا يهتم باحتياجات أفراد الأسرة كما لاحظنا أن معظم أفراد العينة الذين أجابوا ب(لا) قد أجابوا في السؤال رقم (20) على أن المفوض غير قادر على تحمل المسؤولية أو متسلط فقد يكون هذا المفوض استلم السلطة و هو صغير في السن، حيث ألقىت المسؤولية كلها على عاتقه (مادية، معنوية) أو يتسم بالشخصية التسلطية، أما عن باقي أفراد العينة الذين قدرت نسبتهم ب49% فقد أجابوا بإيجابية نحو تغطية المفوض

لاحتياجاتهم، و هذا راجع لامتلاكه المال و مستوى تعليمي عال خوله لشغل منصب محترم أو لتفقهه في الأمور الدينية و خوفه من الظلم و حرصه الشديد على إرضاء كل أفراد الأسرة.

❖ تحليل نتائج الفرضية الثانية :

الجدول التوضيحي رقم (16) : يبين إرغام المفوض للأخوة على القيام بأعمال معينة

النسبة	التكرار		الإرغام
	التكرار	النسبة	
%38	04	الزواج	نعم
	02	وقت الدخول و الخروج للبيت	
	06	اللباس	
	11	أخرى	
%62	37		لا
%100	60		المجموع

يتضح من الجدول رقم (16) أن معظم أفراد العينة أجابوا بالنفي على إرغام المفوض لهم بالقيام بأعمال معينة قدرت نسبتهم ب 62%، و يرجع ذلك لطبيعة الشخصية المرنة التي يتميز بها المفوض كذلك يرجع حسب رأى الباحثين إلى ثقته بإخوته و احترام رغباتهم، أما الذين أجابوا بالنفي تقريبا كانوا كلهم إناث، فقد أجبن بنسبة 38% بالإيجاب على السؤال وقد كانت (04) بنات أرغمن على الزواج من طرف الأم أو الأخ و (06) بنات لا يسمح لهن بالخروج و (06) بنات أيضا كن يرغمن على نمط معين من اللباس بينما (07) بنات يرغمن على طبخ أكالات معينة للمفوض و مشاهدة برامج تلفزيونية معينة.

الجدول التوضيحي رقم (17) : يبين إنفراد المفوض بالرأي

النسبة	التكرار		الانفراد
	التكرار	النسبة	
%40	07	بيع الممتلكات	نعم
	17	أخرى	
%60	36		لا
%100	60		المجموع

نلاحظ من خلال الجدول أن المفوض لا ينفرد برأيه بنسبة 60 % حسب تصريحات الباحثين وهذا راجع لأسلوب الشورى الذي يتبعه المفوض دون إهمال أي فرد من أفراد الأسرة بما فيهم الإناث متبعا في ذلك الحوار كوسيلة للاتصال، كما أن لبعض الأطراف الأسرية القريبة دور الضبط لسلوكات و تصرفات المفوض كالعجم و الجد، أما باقي أفراد العينة فقد أجابوا بالإيجاب على السؤال أي أكدوا انفراد المفوض برأيه و قدر نسبته 40%، 11% منها حول بيع الممتلكات، فقد صرح (07) من أفراد

العينة بيع المفوض لعقارات أو تركة حيوانية تخص الأسرة بدون أخذ رأي الأسرة، و 29% من المبحوثين أكدوا لنا إنفراد المفوض بالرأي حول أمور أخرى مثل تغيير محل السكن أو إهمال أذواق أفراد الأسرة عند شراء غرض معين، وهذا راجع للمكانة الدونية التي يحتلها الصغار في العالم العربي حسب دراسات حلیم بركات، كذلك إذا كانت الأسرة تحوي عدد كبير من الإناث فالمفوض هنا يجد مجال كبير للحرية للإنفراد برأيه.

الجدول التوضيحي رقم (18): يبين المبادرة بالصلح

النسبة	التكرار	المبادرة
51%	31	المفوض
49%	29	أفراد الأسرة
100%	60	المجموع

يتضح من خلال الجدول رقم (18) أن كلا النسبتين متقاربتين إلا أن النسبة الغالبة للمبادرة بالصلح كانت لصالح المفوض و قدرت ب 51% وذلك راجع إلى حبه لإخوته ومعاملته لهم كراشدين محاولة منه لإرضاء الوالدين في بعض الحالات كذلك من خلال الجلوس المطول مع فردين من أفراد العينة أنه عند إحساس المفوض بتراجع سلطته أصبح يتخذ من الأساليب الديمقراطية حلولاً له و التي من بينها المبادرة بالصلح لاستعادة مكانته، كما لاحظنا أن كلا الطرفين ليست له رغبة أثناء المواجهة في تصعيد الوضع، و كذلك عندما يخطئ أحد الطرفين في حق الآخر يدفعه هذا للمبادرة بالصلح، خاصة بالنسبة للصغار والإناث فهم يبادرون بالصلح بدون أي تكلف أو تصنع، ونشير إلى نسبة 49% التي بينت المبادرة بالصلح من طرف أفراد الأسرة كنوع من أنواع التقدير و الاعتراف بالجميل .

الجدول التوضيحي رقم (19): يبين العلاقة بين المفوض و باقي أفراد الأسرة

النسبة	التكرار	طبيعة العلاقة
42%	25	جيدة
35%	21	متوسطة
23%	14	سيئة
100%	60	المجموع

يتضح من خلال الجدول الذي يخص العلاقة بين المفوض و باقي أفراد الأسرة أن أغلبية أفراد العينة يصفون العلاقة بالجيدة، فقد قدرت نسبتهم ب 42%، فهم يرجعون الأسباب إلى احترام المفوض لهم و الاهتمام بحاجاتهم المعنوية و مراعاة حالاتهم النفسية ومحاولة تقديم المساعدة لهم، كما صرح البعض أن المفوض يأخذهم لرحلات الصيفية و بعض النزاهات خاصة في رمضان و نهايات الأسبوع بينما يصفها مبحوثين آخرين بالعادية أو المتوسطة بحيث أن لا أحد بينهم يتعدى على الآخر، كما لا يهتم به نفسياً أو معنوياً و قدرة نسبتهم ب 35%، إلا أن باقي المبحوثين و صفوها بالسيئة نتيجة لصراعات المتكررة بسبب

بعض الأمور الاقتصادية و خاصة أمور البيت و الضرب المتكرر بالنسبة للبنات و الصراخ و المعاملة غير الحسنة و قدرت نسبتهم ب23%.

الجدول التوضيحي رقم (20): يبين خطأ الوالد في التفويض و السبب.

النسبة	التكرار		خطا في التفويض
	%50	13	غير قادر على تحمل المسؤولية
17		متسلط	
%50	30		لا
%100	60		المجموع

صرح نصف عدد المبحوثين بخطأ الأب في التفويض و ذلك بسبب عدم قدرة المفوض على تحمل المسؤولية لاستلامه لها منذ سن مبكرة، لذلك هناك من اضطر لاستلامها بسبب وفات الوالد أو زواجه و يكون ويكون المفوض في هذه الحالة ليس مؤهلا ماديا ولا معنويا لاستلام المسؤولية خاصة إذا كان حجم الأسرة كبير، حسب تصريحات المبحوثين، كذلك هناك من أرجع السبب لتسلط المفوض و المعاملة السيئة التي يلقونها منه، وهناك يقر باستحواذ المفوض على ممتلكات العائلة و ضربه لزوجته و إخوته و طرده لإخوته و تناوله للممنوعات بعدما تسلم السلطة من الوالد و من ثم مات الوالد، إلا أن النصف الآخر من عدد المبحوثين أقر بعد وجود خطأ في عملية اختيار المفوض لأن المفوض يتميز بالأخلاق العالية و التقوى و الخوف من الله، كذلك يرجع السبب لامتلاكه المال و بتغطية المفوض لجميع احتياجات الأسرة.

❖ تحليل نتائج الفرضية الثالثة

الجدول التوضيحي رقم (21): يوضح اجتماع المفوض و باقي أفراد الأسرة

النسبة	التكرار		الاتحاد
	%70	06	حول مائدة الطعام
06		في السهرات العائلية	
05		المناسبات العائلية	
25		الكل	
%30	18		لا
%100	60		المجموع

يتبين من خلال الجدول رقم (21) أن نسبة 70% من المبحوثين باجتماعهم مع المفوض، 06 منهم صرحوا أن الاجتماعات تتم حول مائدة الطعام، و 06 منهم أيضا في السهرات العائلية، و 05 منهم في المناسبات العائلية، أما من أجابوا

الفصل الثاني المقاربة الميدانية

باجتماعهم على مائدة الطعام و السهرات العائلية و المناسبات العائلية، فقد قدرة نسبتهم ب42% إلا إن بعض الباحثين أقر أن اجتماعاتهم روتيني فقط، فالمفوض يجلس لتناول الطعام من دون أي حوار أو سؤال، أما نسبة 30% أي ما يعادل 18 مفردة من أفراد العينة صرحوا بعدم اجتماعهم أصلا و هذا راجع للعلاقة السيئة التي تربطهم بالمفوض و تفردده بالسلطة و خوفه من الطلبات المتكررة للأسرة، كذلك قد يكون المفوض مشغولا بالعمل فقد و جدنا بعض المفوضين موظفين ببعض المؤسسات و يزاولون أعمالا حرة لكسب المال الكافي لسد حاجيات الأسرة الكثيرة.

الجدول التوضيحي رقم (22): يوضح محاوره المفوض باقي أفراد الأسرة

النسبة	التكرار		الحوار
	التكرار	النسبة	
84%	05	مواضيع سياسية	نعم
	11	مواضيع اقتصادية	
	09	مواضيع دينية	
	32	مواضيع عائلية	
	25	كل المواضيع	
16%	10		لا
100%	60		المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (22) الذي يوضح محاوره المفوض باقي أفراد الأسرة أن معظم أفراد العينة يقرون بمحاورتهم للمفوض أثناء الاجتماعات و يكون في مختلف المواضيع حسب تعبيرهم فهناك (05) مبحوثين يتحاورون و المفوض في مواضيع سياسية و (11) مبحوث يتحاورون معه في مواضيع اقتصادية خاصة بالأسرة و (09) مبحوثين يتحاورون المفوض في المواضيع الدينية باعتبار بعض المفوضين أختيروا لتفقههم في الدين، بينما معظم أفراد العينة أختبرونا بمحاورتهم للمفوض في الأمور العائلية و قدرة هذه النسبة ب 42% إلا أن هناك 10% من المبحوثين صرحوا بعدم محاورتهم للمفوض أثناء الاجتماعات و هذا راجع لحفاظ المفوض على هيئته، كذلك يقلل الاحتكاك بأفراد العائلة حتى لا تظهر عيوبه و هناك من تمنعه ظروف العمل، و هذا حسب تعبير المبحوثين.

الجدول التوضيحي رقم (23): يبين اهتمام المفوض بآراء الآخرين و أخذها بعين الاعتبار

النسبة	التكرار		الاهتمام بالآراء
	التكرار	النسبة	
58%	16	نعم	نعم
	19	لا	
42%	25		لا
100%	60		المجموع

يتضح من خلال الجدول رقم (23) أن معظم الباحثين يهتم المفوض بأرائهم و قدرت هذه ب 58% إلا أن هذه الآراء قد لا تأخذ بعين الاعتبار وقد أكد بعض الباحثين هذا، و نسبتهم 32% فقد اخبرونا بعدم احترام المفوض لأرائهم و أنه لا يأخذها بعين الاعتبار مع العلم أنه يستمع لها وذلك لاحتمال خطأ آرائهم، بينما أقر ما نسبته 26% باحترام المفوض لأراء أفراد الأسرة بعين الاعتبار و قد ارجعوا السبب لضمان المفوض حد أدنى من الطاعة كذلك لحفاظ المفوض على مكانته أمام والديه في بعض الحالات كذلك أقر بعض أفراد العينة على أن المفوض يريد زرع الديمقراطية في أسرته وتهيئة أخوته لتحمل المسؤولية وربما لإحلال محله يوما ما، كما صرح باقي الباحثين ونسبتهم 42% بعدم اهتمام المفوض بأرائهم وهذا راجع لصغر سن بعض الباحثين مما يجعل المفوض يستخف بأرائهم كذلك لتنشئة غير السوية للمفوض، فقد صرح فردين من الباحثين أن المفوض في صغره تعرض لمعاملة كانت شديدة القسوة من قبل الوالد مما ولد لديه عقدا كبرت معه، كذلك هناك من المفوضين من يتلقى تعليمات من والده بعدم الاهتمام بأراء أخوته نظرا لأنهم في سن المراهقة خوفا على مصالحهم .

الجدول التوضيحي رقم (24) : يبين إصغاء المفوض لإخوته أثناء طرح إشغالاتهم

النسبة	التكرار		الإصغاء
	نعم	لا	
77%	32	نعم	نعم
	03	لا	
	11	أحيانا	
23%	14		لا
100%	60		المجموع

يتضح من خلال الجدول رقم (24) والذي يبين إصغاء المفوض لانشغالات إخوته وتقديم النصح لهم، فقد عبر أغلبية الباحثين عن آرائهم بإصغاء المفوض لهم عند طرح انشغالاتهم له وكانت نسبتهم 76% وغالبية هذه النسبة يقدم لها النصح والتوجيه من طرف المفوض و التي قدرت ب 53% ويرجع هذا إلى ثقة أفراد الأسرة بالمفوض و اعتباره في مكانة الوالد، كذلك لخوف المفوض على إخوته و الحرص على مصالحهم فهو يلعب دور المرئي، وهناك من صرح بإصغاء المفوض له لكن لا يقدم له النصح و التوجيه إلا أحيانا وهذا راجع حسب حديث الباحثين إلى الغياب المتكرر للمفوض بسبب ظروف العمل و هناك حالة أخرى بحيث يصغي المفوض للمبحوث لكن لا يقدم له النصح وهذا راجع إلى عدم مبالاته، إلا أن نسبة 24% من الباحثين صرحوا بعدم إصغاء المفوض لانشغالاتهم و يرجعون ذلك للعلاقة المتشنجة بينهم، فقد عبر احد الباحثين انه لم يكلم أخاه منذ وقوع شجار بينهما منذ عدة سنوات حول قطعة أرض تركها الوالد، وفي حالات مرت بنا يتعالى المفوض بسبب المنصب الذي يشغله، وهناك بعض المفوضين يتكفل ماديا بكل حاجيات الأسرة إلا أنه لا يجيد الاهتمام معنويا بأفرادها فيترك المهمة للأُم أو الأخت الكبرى و هذا حسب آراء الباحثين .

الجدول التوضيحي رقم (25): يوضح استشارة المفوض لوالده في القرارات المصيرية و اخذ رأيه و احترامه

النسبة	التكرار		الاستشارة
	نعم	لا	
%67	38	نعم	نعم
	02	لا	
%33	20		لا
%100	60		المجموع

يتضح من خلال الجدول رقم (25) أن أغلبية الباحثين صرحوا باستشارة المفوض لوالده في القرارات المصيرية، كبيع ممتلكات العائلة (قطعة أرض، بيت، سيارة)، تزويج البنات، قدرت هذه النسبة ب 27% كذلك عبرت أغلبية هذه النسبة بالأخذ برأي الوالد كما عبرت فئة قليلة من نفس النسبة بعدم الأخذ برأي الوالد من المفوض و ذلك لكبر سن الوالد جدا و عدم تمييزه للأمور فالمفوض يستشير فقط لكسب الرضا وهذه الحالة عبر عنها من قبل فردين من العينة أي أسرة واحدة و مفوض واحد إلا أن نسبة 33% أقرت بعدم استشارات المفوض لوالده وذلك راجع لعدة أسباب منها : وفاة الولد، كما قد تكون المفوضة أما، و ذلك لغياب الأب لفترات طويلة فلا يكون بالإمكان استشارته .

الجدول التوضيحي رقم (26): يوضح تقارب وجهات النظر بين الباحثين و المفوض

النسبة	التكرار		التقارب
	نعم	لا	
%57	34	نعم	نعم
%43	26	لا	
%100	60		المجموع

نرى من خلال الجدول رقم (26) أن أغلب أفراد العينة يعتقدون بتقارب وجهات النظر بينهم و بين المفوض وهذا راجع حسب تعبيرهم لتقارب السن بينهم وبين المفوض، و من خلال استجوابنا لبعض الباحثين اكتشفنا وجود مشاريع مشتركة بين المفوض و إخوته مما جعلهم يتفقون في بعض الأفكار و يوحدون الأهداف إلا أن 43% من أفراد العينة أقرت بعدم تقارب وجهات النظر ويرجع ذلك حسب ملاحظتنا للغيرة من المفوض و تباعد السن مع الباحثين و كما لا نغفل أن للمفوض إخوة غير أشقاء كفيفل بهم في بعض الأسر و كانت السلطة المادية بيده، فمن خلال تصريحات بعض الباحثين استنتجنا لديهم الإحساس بالحسرة، كذلك لاحظنا بعض الباحثين من يستقل بأسرته بعيدا عن العائلة بسبب العمل مما يؤدي إلى إحساس الباحثين بالبعد الفيزيولوجي و المعنوي للمفوض .

الجدول التوضيحي رقم (27): يوضح طاعة المفوض و الأسباب

النسبة	التكرار		التكرار الطاعة
	التكرار	التكرار	
%86	18	لأنه يستحق الطاعة	نعم
	12	لأنه المعيل الوحيد	
	16	لأنه في مكانة الوالد	
	06	خوفا من العقاب	
%14	08		لا
%100	60		المجموع

يتضح من خلال الجدول رقم (27) يتضح من خلال الجدول رقم (27) أن غالبية المبحوثين أجابوا بالإيجاب نحو طاعة المفوض إلا أن هذه الأخيرة تأخذ شكلين: طاعة طوعية وطاعة كرهية، أما الطاعة الطوعية فقد تجسدت في مظهرين من خلال تصريحات المبحوثين فقد كانت نسبة 34.61% من نسبة الذين أجابوا بنعم تقرر بطاعة المفوض لأنه يستحقها و ذلك راجع للمعاملة الحسنة التي يتلقونها من قبل المفوض كذلك إلى القرارات الصائبة التي يتخذها و تعود بالنفع على الأسرة كتقسيم الإرث، كما لاحظنا دور العرف و التقاليد في تبجيل طلعة من هو أكبر سنا- باعتبار المجتمع الجزائري ذكوري - كما لمسنا أن المستوى التعليمي للمفوض هو دور كبير في نجاح العملية الاتصالية بين المفوض و باقي أفراد الأسرة و استمرارها، كما زوده المستوى التعليمي بالطرق الرشيدة لمعالجة المشاكل العائلية و الوقاية منها، كذلك هناك بعض المفوضين أثبتوا مكانتهم عن طريق الإنجازات الشخصية و الاعتماد على النفس مما عزز مكانته في محيطه الأسري و زاد من احترام الأفراد له. أما الشكل الثاني لطاعة الطوعية فقد أخذ نسبة 30% و المتمثل في طاعة المفوض لأنه بمكانة الوالد، و لاحظنا هذا بصفة بارزة في الأسر التي توفي فيها الأب أو تزوج و استقل ببيت خاص أو انفصل عن الأم، ففي هذه الحالات يكون الأبناء في حاجة ملحة إلى من يحل محل الأب فيرون في المفوض المربي و الحامي و مصدر الحنان الأبوي مما يجعلهم يعتبرونه بمكانة الوالد و يكون له الاحترام و الحب و اتضح جليا في إحدى الأسر الريفية، فبعد الحديث المطول مع المبحوثة أنه بعد زواج الأب و صغر سن الأخ نسبيا كفيل بأربع بنات ذوات احتياجات خاصة، كانت دائما تحس أنه بمنزلة الوالد و المربي بالرغم من أنه لم يستطع تغطية جميع الاحتياجات المادية للأسرة وذلك لأنه يزاول دراسته بالجامعة، كما أن القانون لعب دوره في بعض الحالات فالمفوض هو الكفيل القانوني بالأسرة فهو من يتكفل بتزويج البنات (الولي الشرعي و القانوني) و كل الشؤون الإدارية التي تخصهم، مما يستدعي طاعته و لاحظنا في بعض الأسر أن المفوض ينتهج نفس أسلوب الوالد في التعامل مع إخوته، كالتسامح، النصح و التخفيف من المعاناة، مما يجعلهم يطيعونه، والطاعة الكراهية تجسدت هي بدورها في مظهرين فيتمثل الأول في طاعته باعتباره يمارس سلطة اقتصادية، هذه الأخيرة التي يمارسها المفوض على إخوته خاصة منهم من يزاولون دراستهم، فقد يتولد لديهم نوعا من الطاعة تجاه المفوض مقابل تغطيته لاحتياجاتهم المادية من لوازم مدرسية و مصاريف النقل و المصاريف الجامعية، كما تتولد هذه الطاعة نتيجة لتكفل المفوض بالمصاريف الصحية لأفراد الأسرة، أما الشكل الثاني فقد عبرت عنه نسبة 11% و المتمثلة في الخوف من العقاب و الممثل

الوحيد لهذا الشكل هن الإناث فقد عبرن عن آرائهن قائلات أنهن تعرضن للعقاب نتيجة رفضهن تنفيذ تعليمات المفوض، في مرات عدة: كخروجهن من البيت أو رفضهن الخطبة على مقاييس المفوض، كما لاحظنا من خلال الحديث معهن أن المفوض يعاملهن بأسلوب التهديد والترهيب منذ سنوات، كما أخبرتنا إحدى المبحوثات أن المفوض و والدتها يعملان على تضخيم أخطائها ومعاقبتها بشدة لفظيا و جسديا، ناهيك عن عبارات السخرية أثناء النقاش العائلي كعقاب لها، كل هذه العوامل تجعل من أفراد الأسرة يطيعون المفوض كرها، حسب آراء المبحوثين، لكن هناك من خالف ما سبق و قدرت نسبتهم ب14% ويرجع هذا في نظرهم إلى تسلط المفوض و انفراده بالرأي و استهتاره بالمواضيع المهمة للأسرة و محاولة تسخير الجميع لخدمته و اتخاذ بعض القرارات التي تخص دون إعلامهم، و صرحت لنا إحدى المبحوثات القاطنة في المدينة أن أحاها(المفوض) لم يكن عادلا في تقسيم الميراث فقد أخذ حصة البنات مقابل منح زهيدة، مما ولد كره البنات له و عدم الامتثال لأي من تعليماته، كما أن نقص الوازع الديني للمفوض يجعله لا يخاف على مصالح الأسرة، ويعمل جاهدا للحفاظ على سلطته حسب آراء المبحوثين.

❖ اختبار العلاقة بين متغيري الفرضية الأولى

الجدول توضيحي رقم(28) : الذي يحلل العلاقة بين توفير المؤونة الغذائية والرضا عن المفوض.

مستوى الدلالة	درجة الحرية	المحسوبة	المجدولة	الاجموع		لا		نعم		الرضا عن المفوض
				ن	ت	ن	ت	ن	ت	
0,05	01	3,84	27,5	ن	ت	ن	ت	ن	ت	توفير المؤونة الغذائية
				%100	45	%26.66	12	%73.33	33	نعم
				%100	15	%60	09	%40	06	لا
				%100	60	%35	21	% 65	39	المجموع

من الجدول تبين أن نسبة χ^2 المحسوبة تساوي 27,5، أكبر من نسبة χ^2 المجدولة التي تساوي 3,84 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية 1، مما يدفعنا إلى قبول الفرضية H_1 أي هناك علاقة بين توفير المؤونة الغذائية ورضا أفراد الأسرة عن المفوض، وبتطبيق قانون فاي وجدناها تساوي $\Phi = 0.67$ ، أي توجد علاقة بين المتغيرين توفير المؤونة والرضا عن المفوض، وهذا ما لاحظناه من خلال النسبة 84,61% من الذين أجمعوا على توفير المؤونة مع رضاهم على المفوض، هذا ما يدل على أن المفوض قادر على سد متطلبات أسرته لسبب قد يعود إلى حكمته في الادخار وتحكمه في تسيير الشؤون المنزلية، مقابل هذا يوجد سند يتمثل في حكمة المرأة في اقتصاد المدخرات بشكل يثير ارتياح المفوض في توفير المؤونة، أما عن النسبة 57,14% فتمثل المبحوثين الذين يقرون بتوفير المفوض للمؤونة وعدم الرضا، كما نلاحظ من خلال استنتاجاتنا أن توفير المفوض للمؤونة الغذائية يشبع إلى حد ما أغلب الحاجات الأساسية لأفراد الأسرة مما يؤدي إلى إحساسهم بالرضا وهذا ما يتوافق مع نظرية "سلم الحاجات" (لأبراهام ماسلوا)، فلا يمكن أن يصل أفراد الأسرة إلى الرضا عن المفوض إذا لم تتحقق المؤونة الغذائية.

الجدول التوضيحي رقم(29): يبرز العلاقة بين توفير المؤونة الغذائية و طبيعة العلاقة.

مستوى الدلالة	درجة الحرية	المجدولة	X ² المحسوبة	المجموع		سيئة		حسنة		طبيعة العلاقة توفير المؤونة الغذائية
				ن	ت	ن	ت	ن	ت	
0.05	01	3.84	31,19	%100	36	%38.88	14	%61.11	22	نعم
				%100	24	%62.5	15	%37.5	09	لا
				%100	60	%48.33	29	%51.66	31	المجموع

من نتائج الجدول تبين أن X² المحسوبة تساوي 31.19 أكبر من نسبة X² المجدولة و التي تساوي 3.84 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية 1، مما يدفعنا إلى قبول الفرضية الصحيحة H1، معناه توجد علاقة بين المتغيرين توفير المؤونة الغذائية و طبيعة العلاقة بين المفوض وباقي أفراد الأسرة، و معرفة قوة العلاقة قمنا باختبار قانون فاي الذي وجدنا $\Phi = 0.72$ ، يعني العلاقة قوية بين المتغيرين و صرح لتأكيد هذا أغلب المبحوثين بوجود علاقة حسنة مع المفوض في حالة توفر المؤونة الغذائية بشكل متوازن و متنوع و كاف، فالمؤونة الغذائية تعتبر من الحاجات الأساسية التي لا يستطيع الفرد العيش بدونها وهي إحدى أسباب الراحة فيؤدي توفرها إلى تحسين العلاقة بين المفوض و باقي أفراد الأسرة.

الجدول التوضيحي رقم(30): يبرز العلاقة بين توفير المؤونة الغذائية و طاعة المفوض.

مستوى الدلالة	درجة الحرية	المجدولة	المحسوبة	المجموع		لا		نعم		طاعة المفوض توفير المؤونة الغذائية
				ن	ت	ن	ت	ن	ت	
0.05	01	3.84	31,2	%100	36	%25	09	%75	27	نعم
				%100	24	%54.16	13	%45.83	11	لا
				%100	60	%36.66	22	%63.33	38	المجموع

من نتائج الجدول، تبين لنا أن نسبة X² المحسوبة تساوي 31.2 وهي أكبر من نسبة X² المجدولة التي تساوي 3,84، عند مستوى الدلالة 0,05 ودرجة الحرية 1، مما يجعلنا نقبل الفرضية الصحيحة H1، معناه وجود علاقة بين المتغيرين المؤونة الغذائية و طاعة المفوض، اخترنا قانون فاي ووجدنا أن قيمته تساوي $\Phi = 0,67$ أي العلاقة قوية بين المتغيرين و هذا بنسبة 71,05% إذ صرحوا بطاعة المفوض بحكم أنه المعيل الوحيد و المتكفل بلباس و توفير الاحتياجات، حسب إجابة

الفصل الثاني المقاربة الميدانية

المبحوثين، حيث وجدنا أن أغلب المفوضين ، ضحوا بمستقبلهم من أجل تلبية الاحتياجات الكثيرة للأسرة، خاصة في الأسر التي يكون فيها الوالد متوفى أو الوالدين منفصلين، ففي هذه الحالات يكون المفوض هو عمود الأسرة وطاعته واجبة. جدول توضيحي رقم (31): يظهر العلاقة بين التعرف على احتياجات الأسرة والرضا عن المفوض.

مستوى الدلالة	درجة الحرية	المجدولة	المحسوبة	المجموع		لا		نعم		الرضا عن المفوض التعرف على الاحتياجات
				ن	ت	ن	ت	ن	ت	
0.05	01	3.84	31,19	%100	36	%38,88	14	%61,11	22	نعم
				%100	24	%41.66	10	%58.33	14	لا
				%100	60	%40	24	%60	36	المجموع

يتضح من خلال الجدول أن χ^2 المحسوبة تساوي 31.19 أكبر من χ^2 المجدولة و التي تساوي 3.84 عند مستوى الدلالة و درجة الحرية 1، مما دفعنا إلى قبول الفرضية الصحيحة H_1 ، أي وجود علاقة بين التعرف على احتياجات الأسرة من قبل المفوض و الرضا عنه، ولمعرفة قوة العلاقة قمنا بتطبيق قانون فاي فوجدناه $\phi = 0.72$ أي العلاقة قوية بين المتغيرين، وهذا ما أكدته معظم تصريحات المبحوثين بأن محاولة المفوض التعرف على احتياجات أفراد الأسرة المادية كانت مادية أو معنوية تؤدي إلى احساسهم بأهميتهم و عدم إهمال رغباتهم من طرف المفوض مما يؤدي إلى رضا أفراد الأسرة عنه.

جدول توضيحي رقم (32): يبين العلاقة التعرف على احتياجات الأسرة وطبيعة العلاقة بين المفوض وأفراد الأسرة.

مستوى الدلالة	درجة الحرية	المجدولة	المحسوبة	المجموع		سيئة		حسنة		طبيعة العلاقة الاحتياجات
				ن	ت	ن	ت	ن	ت	
0.05	01	3.84	34,78	%100	42	%21.42	09	%78.77	33	نعم
				%100	18	%27.77	05	%72.22	13	لا
				%100	60	%23.33	14	%76.66	46	المجموع

من خلال الجدول توضح لنا بأن نسبة χ^2 المحسوبة وتساوي 34,78 أكبر من نسبة χ^2 المجدولة المقدرة ب: 3.84، عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية 1، الأمر الذي دفعنا إلى قبول الفرضية الصحيحة H_1 ، معناه وجود علاقة بين المتغيرين التعرف على الاحتياجات وطبيعة العلاقة، و لمعرفة قوة العلاقة طبقنا قانون فاي فوجدنا $\phi = 0.76$ يعني أن العلاقة قوية بين المتغيرين، و هذا ما اتضح جلياً من خلال النسبة %71,73 التي تعبر عن مدى ارتباط تعرف المفوض على الاحتياجات والعلاقة الحسنة، أما عن نسبة %69,23 فهي تعبر عن الجمع بين التعرف على الاحتياجات وسوء العلاقة الأمر الذي يعود في غالب الأحيان التباعد في وجهات النظر، أما عن النسبة %35,71 فهي تعبر عن عدم التعرف وسوء العلاقة، يعود تفسير هذا إلى غياب

الحوار وإنفراد المفوض بقرار الشراء وعدم اهتمامه برغبات واحتياجات أفراد الأسرة، أما نسبة الذين صرحوا بعدم تعرف المفوض على الاحتياجات مع وجود علاقة حسنة فقدرت ب: 28,26%، يمكن القول أنها تمثل المبحوثين الذين تتقارب وجهات نظرهم مع المفوض في الأذواق، استنتجنا مما سبق أن تعرف المفوض على الاحتياجات يرجع إلى جودة العملية الاتصالية بينه و بين باقي أفراد الأسرة مما يؤدي إلى تحسين العلاقة بينهم داخل البناء الأسري.

الجدول التوضيحي (33): يوضح العلاقة بين التعرف على احتياجات أفراد الأسرة و طاعة المفوض.

مستوى الدلالة	درجة الحرية	المجدولة	المحسوبة	المجموع		لا		نعم		طاعة المفوض / التعرف على الاحتياجات
				ن	ت	ن	ت	ن	ت	
0.05	01	3.84	32,12	%100	37	%45.94	17	%54.05	20	نعم
				%100	23	%47.82	11	%52.17	12	لا
				%100	60	%46.66	28	%53.33	32	المجموع

يتضح من خلال الجدول أن χ^2 المحسوبة تساوي 32.12 أكبر من χ^2 الجدولة و التي تساوي 3.84، مما أدى بنا إلى قبول الفرضية الصحيحة H_1 ، أي وجود علاقة بين المتغيرين محاولة التعرف على الاحتياجات وطاعة أفراد الأسرة للمفوض، و معرفة قوة العلاقة قمنا بتطبيق قانون فاي فوجدنا $\emptyset = 0.72$ ، أي العلاقة قوية بين المتغيرين، وهذا ما أثبتته الميدان، فالمفوض الناجح الذي يستطيع التعرف على احتياجات أفراد الأسرة من خلال طرحه بعض الأسئلة المباشرة وغير المباشرة يضمن بذلك طاعة أفراد الأسرة له، كما أن هذه الطاعة تعمل على حرص المفوض على التعرف على احتياجات أفراد الأسرة ومن ثم تلبيتها كرد فعل.

جدول توضيحي رقم (34): يبرز العلاقة بين تغطية المفوض الاحتياجات الأسرة والرضا عن المفوض

مستوى الدلالة	درجة الحرية	المجدولة	المحسوبة	المجموع		لا		نعم		الرضا على المفوض / تغطية جميع الاحتياجات
				ن	ت	ن	ت	ن	ت	
0.05	01	3.84	31,49	%100	35	%48.57	17	%51.42	18	نعم
				%100	25	%28	7	%72	18	لا
				%100	60	%46.66	28	%53.33	32	المجموع

من نتائج الجدول تبين أن χ^2 المحسوبة تساوي 31.49 أكبر من χ^2 الجدولة التي تساوي 3.84 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية 1، وهذا ما دفعنا إلى قبول الفرضية الصحيحة H_1 ، معناه وجود علاقة بين المتغيرين تغطية جميع احتياجات الأسرة و الرضا عن المفوض، ولمعرفة قوة العلاقة اخترنا قانون فاي $\emptyset = 0.72$ فالعلاقة قوية بين المتغيرين، و يرجع ذلك في

نظر الباحثين إلى اهتمام المفوض بتلبية الاحتياجات المادية و المعنوية لأفراد الأسرة لكن بتركيزه على الاحتياجات المعنوية، هذه الأخيرة التي من شأنها تعزيز علاقات المودة و المحبة التي تعتبر من أهم الأسباب المؤدية للرضا.

الجدول التوضيحي رقم(35): يوضح العلاقة بين تغطية الاحتياجات لأفراد الأسرة من قبل المفوض و علاقتهم به.

مستوى الدلالة	درجة الحرية	المجدولة	المحسوبة	المجموع		سيئة		حسنة		طبيعة العلاقة تغطية الاحتياجات
				ن	ت	ن	ت	ن	ت	
0.05	01	3.84	36,28	%100	44	%34.09	15	%65.9	29	نعم
				%100	16	%62.5	10	%37.5	06	لا
				%100	60	%41.66	25	%58.33	35	المجموع

من نتائج الجدول تبين أن χ^2 المحسوبة، تساوي 36.28 أكبر من χ^2 المجدولة 3.84 و مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية 1، مما يدفعنا إلى قبول الفرضية الصحيحة H_1 ، معناه وجود علاقة بين المتغيرين، تغطية احتياجات الأسرة وطبيعة العلاقة بين أفرادها، حيث اخترنا باستعمال قانون فاي $\Phi = 0.77$ ، و هذه العلاقة تؤكدنا من خلال تصريحات معظم الباحثين بعدم تقصير المفوض في تغطية معظم احتياجات أفراد الأسرة والحرص على التكفل بجميع المصاريف(علاج، غذاء مأكّل، ملابس...) مما يؤدي إلى تحسين العلاقة بين المفوض و باقي أفراد الأسرة.

الجدول التوضيحي رقم(36): يوضح العلاقة بين تغطية الاحتياجات و طاعة المفوض.

مستوى الدلالة	درجة الحرية	المجدولة	المحسوبة	المجموع		لا		نعم		طاعة المفوض تغطية الاحتياجات
				ن	ت	ن	ت	ن	ت	
0,05	01	3,84	29,58	100%	32	21.87%	07	78.12%	25	نعم
				100%	28	21.42%	06	%78.57	22	لا
				100%	60	%21.66	13	%78.33	47	المجموع

من نتائج الجدول تبين أن χ^2 المحسوبة، تساوي 29.58 أكبر من χ^2 المجدولة 3.84 و مستوى الدلالة 0.05 و درجة الحرية 1، مما يدفعنا إلى قبول الفرضية الصحيحة H_1 ، معناه وجود علاقة بين المتغيرين، تغطية احتياجات الأسرة وطبيعة العلاقة بين أفرادها، حيث اخترنا باستعمال قانون فاي $\Phi = 0.70$ ، و هذا ما اتضح جليا من خلال النسب التي تمثل أغلبية الباحثين الذين صرحوا بأن تغطية الاحتياجات المادية و المعنوية للأسرة تؤدي إلى طاعتهم للمفوض دون تردد. إلا أن هناك من صرحوا بطاعة المفوض خوفا من أن لا يغطي كل الاحتياجات.

❖ اختبار العلاقة بين متغيري الفرضية الثانية

جدول توضيحي رقم (37): بين العلاقة بين إرغام المفوض إخوته على القيام بأعمال معينة والرضا عنه

مستوى الدلالة	درجة الحرية	المجدولة	المحسوبة	المجموع		لا		نعم		الرضا على المفوض الإرغام
				ن	ت	ن	ت	ن	ت	
0,05	01	3,84	25,86	%100	35	%48.57	17	%51.42	18	نعم
				%100	25	%36	09	%64	16	لا
				%100	60	%43.33	26	%56.66	34	المجموع

يتضح من خلال الجدول أن قيمة χ^2 المحسوبة التي تساوي 25.86 أكبر من χ^2 المجدولة التي تساوي 3.84 عند مستوى الدلالة 0.05 و درجة الحرية 1، وهذا ما جعلنا نقبل الفرضية الصحيحة H1، بمعنى وجود علاقة بين إرغام المفوض أفراد الأسرة على القيام بأعمال معينة و الرضا عنه، و قمنا بتطبيق قانون فاي لاختبار قوة العلاقة فوجدناه $\phi = 0.93$ و يعني هذا أن العلاقة قوية جدا بين المتغيرين، و هذا ما أثبتته الزيارات الميدانية للأسر محل الدراسة بأن المفوض يقصرهم على القيام ببعض الأعمال وعادة ما يكون هذا الإرغام لصالح النفع العام للأسرة، كتغيير محل السكن و ذلك لأن المجتمع المحيط منحل أخلاقيا أو جزء منه تجنباً لذوبان الوسط الأسري الخاص بالمفوض، أو إرغام الإخوة على مواصلة الدراسة رغم عدم توفر رغبتهم في ذلك، لكن بعد إدراكهم لذلك يعترفون بأن أحاسيم كان و تترجم هذه الحقيقة إلى شعور بالرضا و قد عبر عن هذه الحالة طالب جامعي كان على وشك إيقاف مساره الدراسة في المرحلة الثانوية بسبب رفقاء السوء.

إلا أن النوع الثاني من الإرغام و المتمثل في إرغام المفوض إخوته على القيام بأعمال ذات منفعة خاصة، فيحاول تسخير الجميع لخدمته و تلبية رغباته على حساب مصلحة الآخرين بإتباعه أسلوب الترهيب و التخويف والعقاب، مما ينتج عدم الرضا على معاملة المفوض لأفراد الأسرة.

الجدول التوضيحي رقم (38): يوضح العلاقة بين الإرغام وطبيعة العلاقة

مستوى الدلالة	درجة الحرية	المجدولة	المحسوبة	المجموع		سيئة		حسنة		طبيعة العلاقة الإرغام
				ن	ت	ن	ت	ن	ت	
0,05	01	3,48	37,23	%100	38	%26.31	10	%73.68	28	نعم
				%100	22	%72.72	16	%27.27	06	لا
				%100	60	%43.33	26	%56.66	34	المجموع

يتضح بعد حساب x^2 المحسوبة التي تساوي 37.23 أكبر من x^2 الجدولة و التي تساوي 3.84 عند مستوى الدلالة 0.05 و درجة المعنوية 1، مما يدفعنا إلى قبول الفرضية الصحيحة H_1 أي وجود علاقة بين طبيعة العلاقة بين المفوض و أفراد الأسرة و إرغام المفوض لهم للقيام بأعمال معينة، ولمعرفة قوة العلاقة قمنا بتطبيق قانون فاي فكان $\emptyset = 0.78$ ، أي العلاقة قوية بين المتغيرين، وهذا ما أكدته ميدان الدراسة، إلا أن غالبية أفراد العينة الذين يرغبون من طرف المفوض صرحوا بالعلاقة الحسنة بينهم و ذلك راجع إلى أن الإرغام يكون في الحالات الايجابية، مثل الإرغام على الصلاة من قبل المفوض الفقيه في الأمور الدينية الذي يعتبر المرجع في الأمور حسب (بوتفنوشت)، مما يجعلهم يدركون حرصه على التربية الدينية لهم، كما مرت علينا حالات حيث كان فيها تفويض السلطة الأبوية من طرف الأب للابن مشروطا بإرغام الإخوة على الأعمال ذات العائد النفعي عليهم، كما لا تغفل الإرغام السلبي المتمثل في فصل الإناث من الدراسة بحجة الخوف من العار، أو تغيير محل السكن، أو التنازل القصري على ميراث البنات لأحد أفراد الأسرة مقابل قبولها للعيش في الوسط الأسري، و هذا ما أشار إليه (بيير بورديو) عند دراسته للعائلة الجزائرية.

الجدول التوضيحي رقم (39): يوضح العلاقة بين إرغام المفوض إخوته على القيام بأعمال معينة و طاعتهم له

مستوى الدلالة	درجة الحرية	الجدولة	المحسوبة	المجموع		لا		نعم		طاعة المفوض الإرغام
				ن	ت	ن	ت	ن	ت	
0,05	01	3,84	45,17	%100	38	%23.68	09	%76.31	29	نعم
				%100	22	%72.72	16	%27.27	06	لا
				%100	60	%43.33	26	%56.66	34	المجموع

من نتائج الجدول تبين أن نسبة x^2 المحسوبة و تساوي 45,17 أكبر من x^2 الجدولة والتي تساوي 3,48 عند مستوى الدلالة 0,05 ودرجة الحرية 1، و هذا إلى قبول الفرضية الصحيحة H_1 أي وجود علاقة بين المتغيرين بين الإرغام عند المفوض وطاعة أفراد الأسرة، ولمعرفة قوة العلاقة طبقنا قانون فاي حيث قدرت قيمته بـ 0,86، وهذا يعني أن العلاقة بين المتغيرين قوية، وهذا ما تبين من خلال نسبة المبحوثين الذين أفروا بطاعة المفوض بنسبة 85٪، حيث صرحت غالبية هذه النسبة أن طاعة المفوض واجبة باعتباره في مثابة الوالد، وهذا ما أكدته دراسة (بوتفنوشت) التي أكدت على أن المجتمع الجزائري مجتمع أبوي، حيث أنه مركز السلطة، وطاعته واجبة بحكم المكانة التي يحتلها بين أفراد الأسرة، وهذه المكانة التي يأخذها المفوض لها علاقة بتحملة مسؤولية الإعالة، وهذا استدلال بمبدأ النظرية الوظيفية، حيث أكد (بارسونز) أن "الدور يمثل الجانب الحركي للمكانة، بينما تمثل المكانة الجانب المكاني للدور".*

*. أنظر المدخل السوسولوجي-التفاعلية الرمزية، ص 12.

الجدول التوضيحي رقم (40): يوضح العلاقة بين الإنفراد بالرأي و طاعة المفوض.

مستوى الدلالة	درجة الحرية	المجدولة	المحسوبة	المجموع		لا		نعم		الإنفرد بالرأي
				ن	ت	ن	ت	ن	ت	
0,05	01	3,48	7,52	%100	38	%26.31	10	%73.68	28	نعم
				%100	22	%72.72	16	%27.27	06	لا
				%100	60	%43.33	26	%56.66	34	المجموع

بعد حسابنا ل χ^2 المحسوبة وجدنا أنها تساوي 7.52 أكبر من χ^2 المجدولة و التي تساوي 3.84 عند مستوى الدلالة 0.05 و درجة الحرية 1، مما يدفعنا إلى قبول الفرضية الصحيحة H1، أي وجود علاقة بين إنفراد المفوض برأيه و طاعة أفراد الأسرة له، ولمعرفة قوة العلاقة قمنا بتطبيق قانون فاي فوجدناه $\phi = 0.35$ أي العلاقة قوية بين المتغيرين، وهذا ما أثبتته تصريحات معظم الباحثين بأن اتخاذ المفوض للقرارات التي تخص الأسرة دون إعلامهم أو عدم أخذ آرائهم بعين الاعتبار خاصة في حالة الإخوة الصغار أو إناث فالمفوض لا يعير أهمية لآرائهم واقتراحاتهم، و يرجع هذا أيضا للمكانة الدونية التي يحتلها الصغار و الإناث في المجتمعات العربية بصفة عامة حسب حلليم بركات.

الجدول التوضيحي رقم (41): يوضح العلاقة بين إنفراد المفوض برأيه و رضا أفراد الأسرة عن معاملته.

مستوى الدلالة	درجة الحرية	المجدولة	المحسوبة	المجموع		لا		نعم		الإنفرد بالرأي
				ن	ت	ن	ت	ن	ت	
0,05	01	3,84	34.79	%100	35	%28.57	10	%71.42	25	نعم
				%100	25	%64	16	%36	09	لا
				%100	60	%43.33	26	%56.66	34	المجموع

من خلال النتائج الجدول توضح لنا أن نسبة χ^2 المحسوبة تساوي 34.79 أكبر من نسبة χ^2 المجدولة التي تساوي 3,48 عند مستوى الدلالة 0,05 ودرجة الحرية 1، وهذا ما دفعنا إلى قبول الفرضية الصحيحة H1، معناه توجد علاقة بين المتغيرين إنفراد المفوض برأيه ورضا أفراد الأسرة على معاملته، حيث استعملنا لمعرفة قوة العلاقة قانون فاي وكانت قيمته 0,71، وهذا يعني أن العلاقة قوية بين المتغيرين، وتبين هذا من خلال النسبة %73,52 التي صرحت بالرضا عن معاملة المفوض لأنه صاحب الرأي والقرار في الأسرة من أجل المحافظة على النظام القيمي للأسرة النابع من قيم المجتمع المحيط، وهذا ينطبق على إحدى ركائز الوظيفة التي تجمع على أن نسق القيم مهمة المحافظة على النظام القيمي المستمد من ثقافة المجتمع،

كما وأن هناك أسباب تمثلت في الخوف من العقاب بنسبة 60,30%، ولأنه المعيل الوحيد للعائلة بنسبة 29,10% من الذين صرحوا برضاهم عن المفوض.

الجدول التوضيحي رقم(42): يبرز العلاقة بين إنفراد المفوض بالرأي وطبيعة العلاقة.

مستوى الدلالة	درجة الحرية	المجدولة	المحسوبة	المجموع		سيئة		حسنة		طبيعة العلاقة الإنفراد بالرأي
				ن	ت	ن	ت	ن	ت	
0,05	01	3,48	34,79	18	%100	10	%55.55	08	%44.44	نعم
				42	%100	14	%33.33	28	%66.66	لا
				60	%100	24	%40	36	%60	المجموع

من خلال النتائج تبين أن نسبة χ^2 المحسوبة المقدرة بـ: 34,79 أكبر من χ^2 المجدولة وتساوي 3,48 عند مستوى الدلالة 0,05 ودرجة الحرية 1، وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية H_1 ، أي وجود علاقة بين متغيري الإنفراد بالرأي وطبيعة العلاقة، اختبرنا قوة العلاقة بتطبيق قانون فاي وقيمته $\Phi=0.76$ ، والعلاقة هنا قوية، حيث صرح معظم المبحوثين بأن علاقتهم ليست جيدة بالمفوض لأنه لا يجاورهم ولا يأخذ بأرائهم وذلك من خلال اتخاذه لقرارات ارتجالية وليست مدروسة بدون الأخذ بأراء أفراد الأسرة و الاهتمام لأرائهم و محاولة تحقيق أهدافه الخاصة على حساب الأهداف العامة.

الجدول التوضيحي رقم (43): الحوار بين المفوض و أفراد الأسرة و طاعتهم له.

مستوى الدلالة	درجة الحرية	χ^2 المجدولة	χ^2 المحسوبة	المجموع		سيئة		حسنة		الطاعة الحوار
				ن	ت	ن	ت	ن	ت	
0.05	01	3.84	24.49	41	%100	07	%17.07	34	%82.92	نعم
				19	%100	08	%42.10	11	%57.89	لا
				60	%100	15	%25	45	%75	المجموع

عند تطبيق χ^2 الاحصائي وجدنا ان χ^2 المحسوبة تساوي 24,49، أكبر من χ^2 المجدولة والتي تساوي 3,84 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية 1، وهذا ما يدفعنا إلى قبول الفرضية الصحيحة H_1 أي وجود علاقة بين المتغيرين يعني حوار المفوض مع باقي أفراد الأسرة وطاعتهم لهم، ولمعرفة قوة العلاقة قمنا بتطبيق قانون "فاي" حيث وجدنا قيمته $\Phi=0,63$ وهذا يعني أن العلاقة بين المتغيرين قوية، من خلال النسب التي تولد ذلك فقد أقرت نسبة 70% من المبحوثين أنهم يطيعون المفوض إذا توفر الحوار بينهم أما نسبة 30% فقد أكدت العكس، يعني كلما قل الحوار قلت الطاعة .

الفصل الثاني المقاربة الميدانية

الجدول التوضيحي رقم(44): العلاقة بين حوار المفوض و باقي أفراد الأسرة و العلاقة بين المفوض و أفراد الأسرة.

مستوى الدلالة	درجة الحرية	المجدولة	χ^2 المحسوبة	المجموع		سيئة		حسنة		العلاقة الحوار
				ن	ت	ن	ت	ن	ت	
0.05	01	3.84	1.16	%100	29	%34.48	10	%65.51	19	نعم
				%100	31	%48.38	15	%51.61	16	لا
				%100	60	%41.66	25	%58.33	35	المجموع

تبين لنا بعد استعمال χ^2 الإحصائي أن χ^2 المحسوبة تساوي 1.16 أصغر من χ^2 المجدولة التي تساوي 3.84 عند مستوى الدلالة 0.05 و درجة الحرية 1، مما يدفعنا إلى رفض الفرضية الصحيحة H_1 ، أي عدم وجود علاقة بين حوار المفوض مع أفراد الأسرة و طبيعة العلاقة بينهم، فقد تكون معظم الحوارات التي تكون بين المفوض و أفراد الأسرة تتجسد في جدالات حول أمور مادية إلى أن يصل درجة الخلاف و من ثم صراعات، كما قد يكون الحوار مع المفوض مملاً نتيجة تشدده و تعصبه في الأمور الدينية مما يجعل حوار يتميز بلغة عتابيه و هجومية، هذا من شأنه أن ينفر إخوته منه فتصبح بذلك العلاقة متشنجة.

الجدول التوضيحي رقم(45): العلاقة بين حوار المفوض و باقي أفراد الأسرة و الرضا عن المعاملة.

مستوى الدلالة	درجة الحرية	χ^2 المجدولة	χ^2 المحسوبة	المجموع		لا		نعم		الرضا الحوار
				ن	ت	ن	ت	ن	ت	
0.05	01	3.84	0.43	%100	20	%65	13	%35	07	نعم
				%100	40	%62.5	25	%37.5	15	لا
				%100	60	%63.33	38	%36.66	22	المجموع

اتضح بعد حسابنا ل χ^2 الإحصائي المحسوبة التي تساوي 0.43 أنها أصغر من χ^2 المجدولة والتي تساوي 3.84 عند مستوى الدلالة 0.05 و درجة الحرية 1، هذا ما دفعنا إلى رفض الفرضية الصحيحة H_1 ، أي عدم وجود علاقة بين حوار المفوض مع باقي أفراد الأسرة و رضاهم عنه، وحسب استنتاجاتنا يرجع ذلك إلى نوع الحوار الذي يتبعه المفوض مع باقي أفراد الأسرة الذي ينقسم بدوره إلى قسمين سلبي وإيجابي، فالحوار السلبي يجعل من أفراد الأسرة ينفرون من المفوض، بالتالي عدم الرضا عن معاملته لهم، أما الحوار الإيجابي فيجعل منه محبوباً من طرف أسرته و يتحمسون لتبادل الحديث معه، كما أن للحوار الإيجابي دور هام في تحسين العملية الاتصالية و يساعد في خفض مستوى التوترات داخل الوسط الأسري مما ينعكس على شعورهم بالرضا تجاه المفوض.

❖ اخبار العلاقة بين متغيري الفرضية الثالثة

الجدول التوضيحي رقم(46): العلاقة بين الاجتماعات العائلية و طاعة المفوض.

مستوى الدلالة	درجة الحرية	χ^2 المجدولة	χ^2 المحسوبة	المجموع		لا		نعم		العلاقة الاجتماع
				ن	ت	ن	ت	ن	ت	
0.05	01	3.84	0.32	%100	33	%39.39	13	%60.60	20	نعم
				%100	27	%37.03	10	%62.96	17	لا
				%100	60	%38.33	23	%61.66	37	المجموع

بعد استخدامنا ل χ^2 الإحصائي وجدنا أن χ^2 المحسوبة تساوي 0.32 أصغر من χ^2 المجدولة و التي تساوي 3.84 عند مستوى الدلالة 0.05 و درجة الحرية 1، أدى بنا هذا إلى رفض الفرضية الصحيحة H_1 ، أي عدم وجود علاقة بين الاجتماعات العائلية و طاعة أفراد الأسرة للمفوض، فقد عبرت إحدى المبحوثات قائلة " يجتمع بنا من أجل فرض عقابه الشديد على إحدى أخواتي أو من أجل أمرنا بغسيل ملابسه مع العلم أنه متزوج" كما استنتجنا أن بعض المفوضين يأمر إخوته بتنفيذ أوامره أو الحرمان من مصاريف الغذاء و الدراسة، كما أن هناك من المبحوثين من أقرروا بأنه يجب عليه طاعة المفوض و ذلك للمعاملة الحسنة التي يتلقونها و لعدله في بعض المسائل كمسألة تقسيم الميراث، أو اقتناء الأغراض الخاصة بإخوته.

الجدول التوضيحي رقم(47): العلاقة بين الاجتماعات العائلية و طبيعة العلاقة.

مستوى الدلالة	درجة الحرية	χ^2 المجدولة	χ^2 المحسوبة	المجموع		سيئة		حسنة		العلاقة الاجتماع
				ن	ت	ن	ت	ن	ت	
0.05	01	3.84	0.04	%100	31	%48.38	15	%51.61	16	نعم
				%100	29	%51.72	15	%48.27	14	لا
				%100	60	%50	30	%50	30	المجموع

اتضح لنا بعد حساب χ^2 المحسوبة التي تساوي 0.04 أنها أصغر من χ^2 المجدولة التي تساوي 3.84 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية 1، مما يدفع بنا إلى رفض الفرضية الصحيحة H_1 ، أي عدم وجود علاقة بين المتغيرين، يعني بين الاجتماعات العائلية و العلاقة بين المفوض و باقي أفراد الأسرة، فقد يجتمع المفوض بأفراد الأسرة دون أن تكون العلاقة جيدة بينهم فقد تكون الاجتماعات العائلية ليست لغرض تحسين العلاقة، أو تكون بأمر من كبير العائلة(الجد) رغبة منه في لم الشمل و توطيد العلاقة لكن بسبب عدم نضج المفوض و تسلطه لا يستخدم هذه الأداة لصالح الأسرة، و مقابل هذا وجدنا تصريحات تقرر بالعلاقة الحسنة بين المفوض و أفراد أسرته دون أن تكون هناك اجتماعات عائلية بسبب غياب المفوض لظروف العمل، أو عدم تفاعله مع أفراد الأسرة بسبب استحيائه من والده لأنه يحضر هذه الاجتماعات دائما.

الجدول التوضيحي رقم (48): العلاقة بين الاجتماعات العائلية و الرضا عن المعاملة.

مستوى الدلالة	درجة الحرية	χ^2 الجدولة	χ^2 المحسوبة	المجموع		لا		نعم		الرضا الاجتماع
				ن	ت	ن	ت	ن	ت	
0.05	01	3.84	1.78	%100	36	%33.33	12	%66.66	24	نعم
				%100	24	%66.66	12	%33.33	12	لا
				%100	60	%40	24	%60	36	المجموع

عند حساب χ^2 الإحصائي وجدنا المحسوبة تساوي 1,78 فهي أصغر من χ^2 الجدولة عند مستوى الدلالة 0,05 ودرجة الحرية 1، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصحيحة H_1 ، أي عدم وجود علاقة بين الرضا على معاملة المفوض لأفراد الأسرة والاجتماعات العائلية، فقد يجتمع المفوض بأفراد الأسرة دون أن تكون علاقة جيدة بينهم، وهذا ما أكده أحد الباحثين مصرحا أنه لم يكلم أخاه منذ سنوات بسبب خلاف حول الميراث، فهو يجتمع مع المفوض إلا أنه لا يتكلم معه، و من خلال حديثنا مع بعض الباحثين استنتجنا أن الرضا له عوامل أخرى بغض النظر عن الاجتماعات العائلية، كما أن هناك من صرح بأن المواضيع التي يطرحها المفوض أثناء الاجتماعات تدور حول الأمور المادية فقط دون مراعاة الأحوال النفسية لأفراد الأسرة، كما قد يتوفر عامل الرضا دون اجتماع المفوض بأفراد أسرته بحكم إقامته بعيدا عن محل سكنه بسبب ظروف العمل أو استقلاله بمسكن خاص.

الجدول التوضيحي رقم (49): العلاقة بين إصغاء المفوض لانشغالات أفراد الأسرة و طاعتهم له.

مستوى الدلالة	درجة الحرية	χ^2 الجدولة	χ^2 المحسوبة	المجموع		لا		نعم		الطاعة الإصغاء
				ن	ت	ن	ت	ن	ت	
0.05	01	3.84	14.22	%100	38	%26.31	10	%73.68	28	نعم
				%100	22	%72.72	16	%27.27	06	لا
				%100	60	%43.33	26	%56.66	34	المجموع

من خلال الجدول وجدنا χ^2 المحسوبة تساوي 14.22 فهي أكبر من χ^2 الجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 و درجة حرية 1 وهذا ما جعلنا نقبل الفرضية الصحيحة H_1 أي وجود علاقة بين إصغاء المفوض لانشغالات أفراد الأسرة و طاعتهم للمفوض و لمعرفة قوة العلاقة طبقنا قانون فوجدناه $\Phi = 0,48$ ، يعني أن العلاقة قوية بين المتغيرين، و هذا ما لاحظناه من خلال الحديث مع معظم الباحثين الذين صرحوا بإصغاء المفوض لانشغالاتهم و تخصيص وقت معين للتعرف على أحوالهم و تقديم النصح و التوجيه عند الحاجة و الخوف على مصالحهم، صرحوا أيضا بأن طاعة المفوض واجبة و ذلك لأنه في مكانة الوالد باعتباره حل محله و انتهج أسلوبه و هناك كذلك من أقرروا بواجب الطاعة لأن المفوض يستحقها من خلال المعاملة الطيبة.

الجدول التوضيحي رقم (50): العلاقة بين إصغاء المفوض لانشغالات أفراد الأسرة و الرضا عنه.

مستوى الدلالة	درجة الحرية	χ^2 الجدولة	χ^2 المحسوبة	المجموع		لا		نعم		الرضا الإصغاء
				ن	ت	ن	ت	ن	ت	
0.05	01	3.84	5.62	%100	40	%22.5	09	%77.5	31	نعم
				%100	20	%55	11	%45	09	لا
				%100	60	%33.33	20	%66.66	40	المجموع

من نتائج الجدول و حسابنا χ^2 الإحصائي وجدنا المحسوبة تساوي 5,62 أكبر من χ^2 الجدولة و التي تساوي 3,84 عند مستوى الدلالة 0,05 ودرجة الحرية 1، مما يدفعنا إلى قبول الفرضية الصحيحة H_1 أي وجود علاقة بين المتغيرين، إصغاء المفوض لانشغالات أفراد الأسرة و الرضا عن معاملته لهم، و لمعرفة قوة العلاقة طبقنا قانون فاي فوجدناه $\emptyset = 0,30$ ، هذا يعني أن العلاقة قوية بين المتغيرين، وهذا ما أكدته لنا إحدى المبحوثات قائلة "إن أخي يسمعي باهتمام بالغ فهو يهتم للحاجات النفسية أكثر من الحاجات المادية"، فكلما اهتم المفوض بانشغالات أفراد الأسرة كلما زاد رضاهم عنه، كذلك يعتبر مؤشر الإصغاء مهما جدا في تحسين العملية الاتصالية بين المفوض و باقي أفراد الأسرة و توطيد العلاقات داخل المحيط الأسري، مما يحافظ على التماسك الأسري و القدرة مقاومة التدخلات الخارجية، كما أن عدم إصغاء المفوض لانشغالات أفراد الأسر و عدم الاهتمام بمصالحهم الخاصة يؤدي بالضرورة إلى عدم رضا أفراد الأسرة عن المفوض و توليد الجفاء بين الإخوة، و من ثم بروز صراعات.

الجدول التوضيحي رقم (51): العلاقة بين إصغاء المفوض لانشغالات أفراد الأسرة و علاقتهم به.

مستوى الدلالة	درجة الحرية	χ^2 الجدولة	χ^2 المحسوبة	المجموع		لا		نعم		العلاقة الإصغاء
				ن	ت	ن	ت	ن	ت	
0.05	01	3.84	7.65	%100	40	%20	08	%80	32	نعم
				%100	20	%55	11	%45	09	لا
				%100	60	%31.66	19	%68.33	41	المجموع

عند حساب χ^2 المحسوبة تبين أنها تساوي 7.65، فهي أكبر من χ^2 الجدولة التي تساوي 3.84 عند مستوى الدلالة 0.05 و درجة الحرية 1، مما يدفعنا إلى قبول الفرضية الصحيحة H_1 أي وجود علاقة بين المتغيرين، العلاقة بين إصغاء المفوض لانشغالات أفراد الأسرة و علاقتهم به، و لمعرفة قوة العلاقة طبقنا قانون فاي و تحصلنا على $\emptyset = 0.35$ أي العلاقة قوية بين المتغيرين، و بما أن أغلب مفردات العينة يتراوح سنهم ما بين [15-25] فهم يعيشون مرحلة حرجة، مليئة بالتجارب والمغامرات وتتسم بالحيوية، ففي كل يوم هناك جديد، قد يكون مفرحا أو محزنا، فهم بحاجة إلى من يصغي إليهم عند طرح انشغالاتهم ويمدهم بالعطف و الحنان و يقدم لهم النصح و التوجيه، فالمفوض الناجح هو من يمتلك مهارات الاتصال و القدرة على الإقناع من شأنه أن يحسن العلاقة بين المفوض و باقي أفراد الأسرة.

الجدول التوضيحي رقم (52): استشارة المفوض للوالد و نوع العلاقة

مستوى الدلالة	درجة الحرية	χ^2 المجدولة	χ^2 المحسوبة	المجموع		سيئة		حسنة		العلاقة الاستشارة
				ن	ت	ن	ت	ن	ت	
0.05	01	3.84	2.15	%100	30	%58.82	20	%38.46	10	نعم
				%100	30	%46.66	14	%53.33	16	لا
				%100	60	%51.66	34	%48.33	26	المجموع

بعد استعمالنا ل χ^2 الإحصائي وجدنا أن χ^2 المحسوبة أصغر من χ^2 المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 و درجة الحرية 1، وهذا ما يدفعنا لرفض الفرضية الصحيحة H_1 أي عدم وجود علاقة بين استشارة المفوض لولده عند اتخاذ القرارات الخاصة بالأسرة و العلاقة بين المفوض و أفرادها، وهذا ما لمسناه في بعض الأسر التي يكون فيها الأب متوفى، ففي هذه الحالة المفوض لا يستشير أحدا بل هو من يلعب دور الأب و العلاقة بينه و بين أفراد الأسرة متوقفة على المعاملة التي يتلقونها من قبله ودرجة الاهتمام بهم، فقد تكون العلاقة بين المفوض و باقي أفراد الأسرة أكثر حميمية، إلا أنه لا يستشير الوالد في أي من القرارات و يعود السبب لسفه الوالد و عدم إحساسه بروح المسؤولية، مما يجعل أفراد الأسرة يتقون بالمفوض و ذلك لتفقه في الأمور الدينية و قراراته الصائبة و لا يعتمدون على والدهم، و هذا حسب رأي فردين من أسرة واحدة من الأسر محل الدراسة، كذلك قد تكون العلاقة بين المفوض و باقي أفراد الأسرة ليست بالحسنة إلا أنه يستشير الوالد دائما قبل اتخاذه لأي قرار يخص الأسرة من أجل كسب ثقة الوالد ، ولأن السلطة الأبوية لا يمكن أن تنعدم، حسب آراء بعض الباحثين.

الجدول التوضيحي رقم (53): العلاقة بين استشارة المفوض للوالد لده و طاعة أفراد الأسرة له

مستوى الدلالة	درجة الحرية	χ^2 المجدولة	χ^2 المحسوبة	المجموع		لا		نعم		العلاقة الاستشارة
				ن	ت	ن	ت	ن	ت	
0.05	01	3.84	0.08	%100	34	%50	17	%50	17	نعم
				%100	26	%53.84	14	%46.15	12	لا
				%100	60	%51.66	31	%48.33	29	المجموع

تبين بعد حساب χ^2 المحسوبة أنها تساوي 0.08 فهي أصغر من χ^2 المجدولة التي تساوي 3.84 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية 1، مما يدفعنا لرفض الفرضية H_1 ، أي عدم وجود علاقة بين استشارة المفوض للوالد و طاعة المفوض، وذلك لأن استشارة المفوض لوالده غالبا ما تكون على انفراد، كما أنها ليست عملية دائمة بل تكون عندما تواجه المفوض بعض القضايا الخاصة بالأسرة التي يجب أن يتخذ فيها القرارات، بينما طاعة أفراد الأسرة للمفوض متعلقة بالمعاملة التي يتلقاها أفراد الأسرة من طرف المفوض و طبيعة العلاقة التي تربطهم به، كذلك أقر بعض الباحثين أنه حتى ولو تسلم المفوض معظم المسؤوليات وصلاحيات اتخاذ القرار، فإن الكلمة الأخيرة و الرأي الأخير يبقى للأب وهذا ما أكدته دراسة (مصطفى بوتفوشة) أنه مهما حصل من تغيرات في العائلة الجزائرية تبقى مكانة الأب محفوظة.

الجدول التوضيحي رقم (54): العلاقة بين استشارة المفوض لوالده و رضا أفراد الأسرة عنه.

مستوى الدلالة	درجة الحرية	المجدولة	χ^2 المحسوبة	المجموع		لا		نعم		الرضا الاستشارة
				ن	ت	ن	ت	ن	ت	
0.05	01	3.84	0.62	%100	30	%66.66%	20	33.33%	10	نعم
				%100	30	%56.66%	17	43.33%	13	لا
				%100	60	61.66%	37	38.33%	23	المجموع

يتضح من خلال الجدول رقم (54) أن χ^2 المحسوبة تساوي 0.62 أصغر من χ^2 المجدولة التي تساوي 3.84 عند مستوى الدلالة 0.05 و درجة الحرية 1، مما يدفعنا إلى رفض الفرضية الصحيحة H_1 أي عدم وجود علاقة بين المتغيرين: استشارة المفوض لوالده و رضا أفراد الأسرة عنه، وذلك راجع إلى أنه في بعض الأسر يكون الوالد متوفى، فيصبح المفوض هو المسؤول الأول و الوحيد عن الأسرة، كذلك في بعض الحالات تكون فيها الاستشارة التي يقوم بها المفوض لوالده مجرد إجراءات شكلية فقط، كما صرح لنا بعض المبحوثين أن المشاورات التي تتم بين المفوض ووالده تكون في مواضيع مهنية تجارية إلا القليل منها يخص المسائل الأسرية.

رابعاً: مناقشة النتائج

بعد اختبارنا لفرضيات الدراسة، تحققت النتائج التالية:

➤ بالنسبة للفرضية الجزئية الأولى: علاقة المرونة الاقتصادية بالانسجام الاجتماعي في الوسط الممتد

توصلنا من خلال تحليل و مناقشة نتائجها إلى تحقق العلاقة بين المتغيرين، حيث تحققت كل مؤشرات الفرضية من خلال اختبار طبيعة العلاقة و ذلك باختبار χ^2 و اختبار قوتها بواسطة قانون فاي، حيث أن توفير الحاجيات الأساسية للأسرة ومحاولة التعرف على احتياجاتها و من ثم تغطيتها، يؤدي بالضرورة إلى الانسجام الاجتماعي.

➤ بالنسبة للفرضية الجزئية الثانية: علاقة تسلط المفوض بالانسجام الاجتماعي في الوسط الأسري الممتد

توصلنا من خلال مناقشة نتائجها إلى تحقق العلاقة بين المتغيرين، حيث تحققت معظم مؤشرات الفرضية من خلال اختبار طبيعة العلاقة و ذلك باختبار χ^2 و اختبار قوتها بواسطة قانون فاي، فاستنتجنا أن تسلط المفوض بمختلف الأشكال (التهيب، التخويف، العقاب الشديد، الانفراد بالرأي، أسلوب القسر....) من شأنه أن يمزق البناء الأسري و يؤدي إلى تفرقه وتوليد مشاحنات و صراعات.

➤ بالنسبة للفرضية الجزئية الثالثة: ترتبط طبيعة الحوار بين المفوض و باقي أفراد الأسرة بالانسجام الاجتماعي في الوسط

الأسري الممتد

توصلنا من خلال مناقشة نتائجها إلى عدم تحقق العلاقة بين المتغيرين، حيث تحقق مؤشر واحد للفرضية من خلال اختبار طبيعة العلاقة و ذلك باختبار χ^2 و اختبار قوتها بواسطة قانون فاي، و لاحظنا أن للحوار الإيجابي بمختلف مؤشراتته (تقبل النقد، المرونة في النقاش، الاهتمام بآراء الآخرين ...) دور مهم في عملية المحافظة على النمط و تحقيق الانسجام الأسري.

➤ بالنسبة للفرضية العامة: ترتبط ميزات المفوض بالانسجام الاجتماعي في الوسط الأسري الممتد

بعد تحقق فرضيتين جزئيتين للدراسة، تحقق الفرض العام الذي فحواه: ترتبط ميزات المفوض بالانسجام الاجتماعي في

خلاصة:

في مصاف القول نذكر بأن النتائج المحققة قد أجابت على فرضياتنا ، الفرضية العامة والفرضيات الجزئية ومنه الإجابة على التساؤل العام وهو محور إشكالتنا ، حيث توصلنا إلى أن لميزات المفوض علاقة بالانسجام في الوسط الأسري الممتد، بحيث أن نمط المعاملة الخاص بالمفوض له علاقة بانسجام أفراد الأسرة ، لهذا يمكن الاعتراف بأن مسؤولية التفويض صعبة، ومهمة المفوض أصعب لأنها تتطلب الحكمة والصبر.

خاتمة

خاتمة

تعد الأسرة الممتدة الأرض الخصبة لكثير من المواضيع الحساسة، وهذا نظرا للتطورات والتغيرات التي حصلت عليها خاصة في الآونة الأخيرة، بهذا أصبحت الأسرة محل اهتمام علماء الاجتماع و الأنثروبولوجيا لاكتشاف الفروق ومقارنتها.

أما عن الموضوع الذي تناولته دراستنا من أهم المواضيع التي تستحق الدراسة، حيث اكتشفنا بأن لميزات وصفات المفوض دور كبير في الانسجام الاجتماعي داخل الأسرة ، إذ أن المفوض الناجح هو الذي يتصف بالمرونة الاقتصادية معناه اهتمام المفوض بتوفير مصاريف الغذاء بشكل كافي لسد حاجات أفراد العائلة، كما أن اهتمامه بتوفير اللباس، ومصاريف العلاج أمر أساسي في خلق الراحة والتوافق بين أفراد العائلة والمفوض، كما أن أسلوب المعاملة والمتمثلة الحوار وردة الفعل، أهم العوامل المحققة للانسجام، حيث أن المفوض الذي يمتلك حكمة في تعامله بأفراد الأسرة من حيث أسلوب الحوار والمناسبة والاجتماعات العائلية، يكسب ثقة أفراد العائلة واحترام رأيه وقراراته، المفوض الذي يمتاز بصفات التسلط والظلم المتمثلة في الإنفراد برأيه بالرأي الشخصي ويتصرف في أموال العائلة بغير مسؤولية، فإنه المتسبب بالمشاكل العائلية وعدم الاستقرار داخل العائلة.

لذلك، يمكن القول أن مسؤولية التفويض ينبغي أن توكل للشخص المناسب لتفادي المشاكل وتحقيق الانسجام الأسري كما ننوه بأن مواضيع الأسرة جديرة بالاهتمام من طرف الباحثين وتتطلب البحوث الميدانية الصبر والوقت الكافي.

ونتساءل في الأخير: هل لتفويض السلطة الأبوية في الوسط الأسري الممتد علاقة بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية؟

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية:

- 1- أنتوني، جيدنز، علم الاجتماع، ط4 (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، تر فايز الصياغ
- 2- بيير، بورديو، الرمز و السلطة، ط3 (المغرب: دار توبقال للنشر، 2007) ترجمة عبد السلام بنعبد العالي
- 3- حسن، عبد الحميد رشوان، الأسرة والمجتمع، (مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2002)
- 4- خالد، حامد، منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، (الجزائر: جسور آفاق المعارف، 2008).
- 5- فاتن، شريف، الأسرة و القرابة، ط1 (دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، مصر، 2006).
- 6- فليب، كابان وجان، فرانسوا دورتيه، ترجمة إياس حسن، علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية، ط1 (سورية : دار الفرقد للنشر والتوزيع، 2010).
- 7- سعيد، سبعون، الدليل المنهجي (الجزائر: دار القصة للنشر، 2012).
- 8- سناء، الخولي، الزواج و العلاقات الأسرية، (بيروت، دار النهضة العربية، 1984).
- 9- سامية، مصطفى الخشاب، النظرية الاجتماعية و دراسة الأسرة (مصر: الدار الدولية للاستثمارات، 2008).
- 10- علياء، شكري و آخرون، علم الاجتماع العائلي، (الأردن: دار المسيرة للنشر و التوزيع، 2009).
- 11- عامر، مصباح ، علم الاجتماع الرواد والنظريات ، (الجزائر : دار الأمة، 2008).
- 12- غني، ناصر حسين القريشي ، المداخل النظرية لعلم الاجتماع ، ط 1 (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2011)
- 13- موريس، أنجس، منهجية البحث العلمي ، (الجزائر: دار القصة للنشر، 2004)، ترجمة سعيد سبعون و آخرون.
- 14- مصطفى، بوتفوشة، العائلة الجزائرية التطور و الخصائص الحديثة، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984)، ترجمة أحمد دمري
- 15- مصطفى، خلف عبد الجواد ، نظرية علم الاجتماع المعاصر، ط 1 ، (الأردن : دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2009)
- 16- محمد، محمد قاسم، المدخل إلى مناهج البحث العلمي، (بيروت: دار النهضة العربية، 1999).

المجلات :

1- محمد، بقوح . "نظرية السلطة الرمزية عند بيير بورديو" مجلة الفكر العربي، 37، ديسمبر 1985

الكتب باللغة الأجنبية :

1- Mostapha boutefnouchet : **la famille Algérienne:évolution et caractéristiques récentes, société national d'édition et de diffusion**,2eme édition, Alger

2- pierre Bourdieu ,**Sociologie de l 'Algérie , presse universitaires de France, Que sais-je ?**huitième édition,2001

المعاجم:

1- منجد اللغة و الإعلام، دار المشرق، الطبعة الثالثة و الأربعون، بيروت، 2008

2- ابن المنظور:لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، الجزء الأول، ط3 بيروت لبنان1999

3- Mohammed chérif ilmane:**Dictionnaire d'économie et de sciences sociales**(Alger:Berti édition)

الملاحق

المحور الأول: البيانات التعريفية .

1. الجنس : ذكر أنثى

2. السن :

3. المستوى التعليمي: ابتدائي متوسط ثانوي جامعي

4. محل السكن: ريف مدينة

5. المتكفل بالأسرة في الوقت الحالي: الأم الأخ الأخت

شخص آخر هو:.....

6. إذا كان المتكفل الأخ أو الأخت ما ترتيبه في الأسرة: الأكبر الأوسط الأصغر

7. من الذي فوض له مسؤولية إعالة الأسرة: الأب الأم

8. ما هي أسباب هذا التفويض: عجز الوالد غياب الوالد عن البيت انفصال الوالدين

وفاة الوالد زواج الوالد

أسباب أخرى هي:.....

المحور الثاني: هناك علاقة بين المرونة الاقتصادية للمفوض والانسجام في الوسط الأسري الممتد

9. هل الشخص المفوض يوفر المؤونة الغذائية للأسرة؟: نعم لا أحيانا

إذا يوفر هل هي كافية لسد الحاجيات اليومية:.....

10. هل يحاول المفوض التعرف على احتياجات أفراد الأسرة؟: نعم لا

11. هل المفوض هو المتكفل باللباس لك و لأفراد الأسرة؟: نعم لا

إذا كان نعم ، هل ؟ . تناولك المال لشرائها بنفسك

. يأخذ ذوقك بعين الاعتبار

. يفرض عليك نمطا معيناً

12. هل هناك من يدرس: نعم لا

إذا كان نعم هل يقدم الدعم المادي والمعنوي لمواصلة الدراسة؟.....

13. هل ينقلكم إلى المستشفى في حالة المرض؟: نعم لا

. وهل يتكفل بمصاريف العلاج؟ نعم لا

14. هل المفوض يغطي جميع احتياجات الأسرة؟ نعم لا

المحور الثالث: هناك علاقة بين تسلط المفوض والانسجام في الوسط الأسري الممتد .

15. هل يرغمك المفوض على القيام بأعمال معينة ؟ نعم لا

إذا كان نعم، فيما تتمثل؟.....

16. هل ينفرد المفوض برأيه حول موضوع يخص الأسرة ؟ نعم لا

إذا كان نعم، فيما تمثلت؟.....

17. إذا حصل خلاف بين المفوض وبينك أو أحد أفراد الأسرة، من يبادر للصلح؟.....

18. هل تعتقد أن العلاقة بينك وبين المفوض : . جيدة

. متوسطة

. سيئة

19. هل ترى أن والدك قد أخطأ في التفويض ؟ نعم لا

. إذا كان نعم، هل لأن المفوض؟

. غير قادر على تحمل المسؤولية

. متسلط

20. هل أنت راض عن معاملة المفوض لك؟ نعم لا

المحور الرابع: ترتبط طبيعة الحوار بين المفوض وباقي أفراد الأسرة بالانسجام في الوسط الممتد .

21. هل يجتمع المفوض وباقي أفراد الأسرة؟ نعم لا

. إذا كان نعم: . حول مائدة الطعام خلال الوجبات الرئيسية

. في السهرات العائلية

. المناسبات العائلية

22. هل المفوض يحاور باقي أفراد الأسرة أثناء الاجتماعات ؟ نعم لا

. إذا كان نعم ، هل تتمثل المواضيع ؟ . السياسية أخلاقية دينية عائلية

23. أثناء الحوار، هل يهتم لآراء الآخرين؟ نعم لا

إذا كان نعم، هل تأخذ آرائكم بعين الاعتبار ؟ نعم لا

24. هل يصغي إليك عند طرح انشغالاتك له؟ نعم لا

. إذا كان نعم، هل يقنعك بآرائه؟ نعم لا أحيانا

25. هل المفوض يستشير الوالد في القرارات المصيرية؟ نعم لا

. إذا كان نعم، هل يحترم رأيه؟ نعم لا

26. في رأيك، هل وجهات النظر بينكم متقاربة؟ نعم لا

27. هل ترى أنه يجب طاعة المفوض؟ نعم لا

إذا كان نعم، لماذا؟ . لأنه يستحق الطاعة

. لأنه المعيل الوحيد

. لأنه في مكانة الوالد

. خوفا من العقاب